

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

اللجنة الأولى

الجلسة ٧

الثلاثاء، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد دي ألبا (المكسيك)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠ .

بنود جدول الأعمال ٥٧ إلى ٧٢ (تابع)

المناقشة العامة بشأن جميع بنود نزع السلاح والأمن الدولي

نانا إفاه - أبينتغ (غانا) (تكلم بالانكليزية): نظراً

لأنني أتكلم لأول مرة، إسمحوا لي يا سيدي أن أضم صوتي إلى أصوات الوفود الأخرى في التعبير عن مشاعر الود التي أعربت عنها الوفود الأخرى إزاء انتخابكم رئيساً لهذه اللجنة. وأنا واثق من أن أعمال اللجنة، بتوجيهاتكم، ستسير بسلاسة إلى نهاية ناجحة. وبديهي أن نتقدم بالتهنئ أيضاً إلى سائر أعضاء المكتب، الذين سيساعدونكم على النهوض بعملكم الحساس والصعب. وبوسعكم الاطمئنان إلى دعم وتعاون وفدي في المهمة التي تنتظركم.

إن النشوة التي استقبلت بها نهاية الحرب الباردة

تلاشت منذ مدة طويلة بالنسبة لترع السلاح. وعلى الرغم من الجهود الجماعية التي بذلت لتحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار، فإن هذه القرية العالمية لا تزال غير آمنة كما كانت منذ عقود طويلة، إن لم تكن في حال أسوأ. فقد تفاقم الخطر

القديم نتيجة لزيادة التحديات الجديدة على نحو مثير للقلق. وألقى ذلك مسؤولية لا سابق لها على مجتمع الدول لإعادة تكريس نفسه للسعي إلى تحقيق أمن عالمي شامل. ولذلك، نحث الدول الأعضاء على تجنب المصالح الضيقة بغية تحقيق توافق ودي وبناء في الآراء. ففي نهاية المطاف، لا يوجد بلد أو إقليم محصن من تحديات القرن الحادي والعشرين الأمنية الرهيبة.

وفي مواجهة هذه الأخطار والتحديات، لا يسعنا إلا أن نشعر بالقلق تجاه التزعة التدريجية نحو الأحادية في نزع السلاح، وسنواصل التمسك بموقفنا المبدئي المتمثل في أن الحلول المتعددة الأطراف التي يتم التوصل إليها هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق اتفاق شامل ودائم.

وفي ذلك السياق، يساور وفدي القلق تجاه عدم قدرة مؤتمر نزع السلاح على التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمله. فهذه إدانة لمسؤوليتنا الجماعية وقد تُقوض موقف المؤتمر بوصفه المنتدى الوحيد المتعدد الأطراف في ميدان نزع السلاح. وأهمية هيئة نزع السلاح تبدت بجلاء

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

لجهود نزع السلاح النووي. ولذلك، لسنا سعيدين بتعليق المعاهدة مؤقتاً وناشد الدول، خاصة الدول الإحدى عشرة التي من المهم جداً أن تصادق على المعاهدة لكي تدخل حيز النفاذ، أن تصادق على المعاهدة في أقرب وقت ممكن. وبينما تنتظر غانا تحقيق الهدف النهائي، فإنها تحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تواصل العمل بالوقف المؤقت لتجارب الأسلحة النووية.

ويشاطر وفدي معظم الدول الأعضاء شواغلها المتعلقة بخطر حيازة المجموعات الإرهابية لأسلحة دمار شامل. وانطلاقاً من هذا الافتراض، ننظر بقلق عميق إلى التقارير المعارضة لتضمين معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية أحكاماً تتعلق بالتفتيش والتحقق. ونحن نرى أن أية معاهدة تخلو من أحكام موثوق بها للتحقق والتفتيش لن تحرز هدف حرمان المجموعات الإرهابية من حيازة البلوتونيوم واليورانيوم المخصب.

ويتمثل رأي غانا المدروس في أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية عناصر مهمة لقضية عدم الانتشار ونزع السلاح النووي على صعيد عالمي. إلا أن جهودنا لن تثمر بدون دعم من الدول الحائزة للأسلحة النووية، التي يتعين عليها أن تحترم الأهداف الكامنة وراء هذه الاتفاقات وأن تمثل لأحكامها.

إن أسلحة الدمار الشامل تستحق أن تكون محور تركيز اهتمامنا الرئيسي، ومن الصواب أن نفعل ذلك. إلا أننا يجب ألا نغفل الدمار الذي يلحق مناطق صراع عديدة في جميع أنحاء العالم من جراء استخدام الأسلحة التقليدية. وقد تعززت إزالة الألغام المضادة للأفراد من أفريقيا بشكل لا لبس فيه باعتماد وزراء خارجيتنا، الذين سيشاركون في مؤتمر قمة نيروبي الذي سيعقد قريباً، موقفاً

ووضوح على مر السنين؛ ولا يسعني إلا أن أعرب مجدداً عن هذا الموقف. والصعوبات التي تواجهها الهيئة دليل أيضاً على حالات عدم اليقين المتنامية إزاء برنامج عمل نزع السلاح ككل في حقبة ما بعد الحرب الباردة. وما لم تبذل جهود ملموسة لمعالجة هذا الجمود، فإن هيئة نزع السلاح ستسقط في هاوية لا مناص منها. وتحقيق توافق في الآراء، من جهة أخرى، سيجدد الثقة في عمل الهيئة لتنفيذ المهام التي أُنيطت بها بكفاءة بوصفها هيئة تفاوضية عالمية للجمعية العامة.

ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار العالمي وتشكل، جنباً إلى جنب مع نزع السلاح، عنصراً لا غنى عنه في السعي لتحقيق الأمن على صعيد عالمي. إلا أنه لا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا إذا أصبحت هذه المعاهدة عالمية وتجنبت جميع الدول الأطراف بدون استثناء الانتقائية وامتثلت لأحكام المعاهدة ونفذتها بأمانة. والاقتراح التمييزي الذي مؤداه أن بعض البلدان يمكن أن يوثق بجزائها أسلحة نووية في حين أن بلداناً أخرى لا يمكن أن يوثق بجزائها هذه الأسلحة اقتراح يصعب الدفاع عنه. وسنقوض روح ونص معاهدة عدم الانتشار، كليهما، إذا ظلت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تمثل لنظام عدم الانتشار في حين ظلت بعض الدول تتمتع بحرية حيازة الأسلحة النووية وواصل البعض الآخر تحسين القدرة التدميرية لأسلحته وعرضها بوصفها مصدراً مرغوباً فيه للقوة والاحترام في السياسة الدولية. والمواقف المتباينة من القضايا الأساسية في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار أمر يؤسف له، ونحن نشجع الدول الأعضاء على السعي بدون هوادة للتغلب على القضايا المثيرة للخلاف، لأنه سيكون لنتائج المؤتمر الاستعراضي تأثير هائل على نظام الأسلحة النووية العالمي.

وتعتبر غانا معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هامة جداً لجهود تحقيق عدم الانتشار النووي، وتوسعاً

السياق، تدعم تونس جميع الجهود الدولية والإقليمية التي تبذل في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار. وندعو إلى اعتماد تدابير للتخلص من الأسلحة النووية وتعزيز الأمن الدولي، لأن أي محاولة لإزالة عنصر تعددية الأطراف من نزع السلاح النووي سيضعف الصكوك الدولية الملزمة والالتزامات السياسية التي قُطعت فعلاً.

إن تونس، إذ تضع في اعتبارها تلك المسألة، وإذ تدرك ما عليها من التزامات، قد قامت في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ بإيداع صك تصديقها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وعلاوة على ذلك، أقدمت تونس في عام ٢٠٠٤ على تنظيم حلقة عمل لبلدان شمال أفريقيا، بالتعاون مع اللجنة التحضيرية لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

إن الصعوبات ما زالت تعوق عملية نزع السلاح: فمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم يتم نفاذها بعد؛ ولم يجر بعد اعتماد بروتوكول التحقق الخاص باتفاقية الأسلحة البيولوجية؛ كما أن مؤتمر نزع السلاح - وهو الهيئة الوحيدة المعنية بالمفاوضات المتعددة الأطراف حول مسائل نزع السلاح - ما زال يواجه، منذ عدة سنوات، صعوبات في إرساء برنامج عمل له. وهناك مؤثر آخر عن الوضع الذي يمر به المجتمع الدولي في هذا المجال، وهو فشل الدول الأعضاء في التوصل إلى توافق في الآراء حول عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة بشأن نزع السلاح. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥ لمعاهدة عدم منع انتشار الأسلحة النووية لم تتمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن جدول الأعمال، ومنعت بذلك رئيس المؤتمر من البدء بإجراء المشاورات حول الجدول الزمني.

موحداً في الآونة الأخيرة. ونأمل أن تُوفّر الموارد الضرورية لتحقيق هذا الطموح المشترك.

ومع الصعوبات العامة التي تواجه عملية نزع السلاح، لا بد من إنعاش هذه اللجنة لتمكينها من تنفيذ مسؤوليتها بكفاءة. ونحن ندعم عملية الإصلاح، ولكننا نرى أنها ينبغي أن تركز بصورة رئيسية على هئية البيئة اللازمة لتمكين اللجنة من مواصلة تحمل مسؤوليتها الرئيسية في ميدان نزع السلاح. ومما لا شك فيه أن التحديات رهيبه، ولكن يمكن التغلب عليها.

ويجدوني أمل قوي بأن الإنجازات الضخمة في ميداني العلم والتكنولوجيا ستستخدم من أجل المنفعة المشتركة للبشرية لا من أجل ترويعها من معركة كبرى. ويتعين على منظمنا، وفي الحقيقة على هذه اللجنة، تحقيق ذلك الطموح الجدير بالثناء. ولا يجوز ولا ينبغي لنا أن نخون الثقة التي أنيطت بنا.

السيد حشاني (تونس) (تكلم بالفرنسية): يسرني بشكل خاص أن أنقل إليكم يا سيدي تمانني وفدي القلبية على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى. ونؤكد لكم ولأعضاء المكتب دعمنا وتعاوننا الكامل في نهوضكم بعملكم.

إن السياق الدولي الجديد الذي ترسخ في السنوات الأخيرة أبرز أهمية دور الأمم المتحدة في نزع السلاح والأمن الدولي. وندرك اليوم أكثر من أي وقت مضى ضرورة تعزيز دور القانون الدولي وتقييد الدول باتفاقيات ومعاهدات نزع السلاح وعدم الانتشار.

وتعتقد تونس على الدوام أن سباق التسلح كثيراً ما أضر بأكثر الاحتياجات أساسية للسكان المدنيين وتميئتهم. وقد عمل بلدي دائماً انطلاقاً من هذه القناعة. ونشعر أن تعددية الأطراف مبدأً أساسياً ينبغي أن تسترشد به المفاوضات في نزع السلاح وعدم الانتشار. وفي ذلك

وفي مجال آخر، كان اعتماد برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، في تموز/يوليه ٢٠٠١، خطوة هامة إلى الأمام في عملية نزع السلاح المتعددة الأطراف. وفي ذلك الصدد، قامت تونس، بالتعاون مع إدارة شؤون نزع السلاح في الأمم المتحدة، بتنظيم حلقة عمل لدول المغرب العربي - عُقدت في ١٤ و ١٥ حزيران/يونيه في مدينة تونس - حول عرض التقارير التي ستقدم وفقا لبرنامج العمل.

وتضطلع تونس بدور نشط في تعزيز السلم والأمن في المجالات السياسية المختلفة التي نشارك فيها، ولا سيما في اتحاد المغرب العربي وفي الشرق الأوسط. أما في أفريقيا، فإن تونس قد ساهمت، وما زالت تساهم، في استعادة وتوطيد السلم والأمن من خلال مشاركتها في عمليات حفظ السلام. وبلدي يعمل باستمرار من أجل نجاح مبادرة الشراكة الأوروبية - المتوسطية التابعة للاتحاد الأوروبي، بوصف ذلك مساهمة في التعاون والتضامن بين البلدان المطلة على ساحلي البحر الأبيض المتوسط. ويساعد ذلك النهج في تعزيز شراكة البحر الأبيض المتوسط بغية التصدي للتحديات الأمنية والاقتصادية التي تواجهها المنطقة.

وسوف يواصل بلدي الاضطلاع بدوره في تعزيز قضية السلام ونزع السلاح.

السيد كاو (فيجي) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، أنضم إلى الآخرين في تهنئتك وأعضاء مكتب اللجنة الأولى الآخرين على انتخابكم، وأعرب لكم عن تمنيات وفد بلدي بدورة مثمرة وناجحة تحت قيادتكم القديرة. ويمكنكم أن تعتمدوا على تعاوننا ودعمنا الكاملين.

إننا نجد أنفسنا الآن في بيئة أمنية جديدة ومعقدة نتجت عن ظهور التهديدات الجديدة وأسلحة الدمار الشامل

في مواجهة الوضع الحالي، وفي انتظار القضاء التام على جميع الأسلحة النووية، يحق للدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تطلب ضمانات فعالة بعدم استخدام أو التهديد باستخدام هذه الأسلحة ضد أمن وسلامة بلدها، التي أقدمت طواعية على نبد الأسلحة النووية.

ولعل الشرق الأوسط من أكثر المناطق توترا بسبب رفض إسرائيل، وهي دولة نووية غير معلنة، الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ووضع كل منشآتها النووية تحت نظام الضمانات النووي للوكالة الدولية للطاقة الذرية بدون شروط، بالرغم من المناشدات العديدة من البلدان الأخرى في المنطقة، ومن الجمعية العامة في قراراتها العديدة بشأن تلك المسألة. إن تعنت إسرائيل يشكل عقبة أمام تحقيق نزع السلاح بصفة عامة، وأمام إقامة سلام دائم في المنطقة بصفة خاصة، ويتجلى ذلك في سياسة التسليح المفرط التي تتبعها إسرائيل - وهي بلد يمتلك أيضا أسلحة فناكة أخرى بصفة خاصة. وفي مواجهة ذلك الخطر، ليس من المعقول اليوم معالجة وضع مثل هذا - في منطقة تتصف بهذه الحساسية - على أساس الكيل بمكيالين. وفي ذلك الصدد، نيب بالاجتماع الدولي، ولا سيما الدول الكبرى ذات القدرة على التأثير، اتخاذ تدابير موثوق بها لإرغام إسرائيل على الوفاء بالتزاماتها الدولية.

وإذ تدرك تونس الأهمية الكاملة لاتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، وأثرها المفيد بالنسبة للسلم والاستقرار الدوليين وبالنسبة للسكان المدنيين في جميع أنحاء العالم، قامت على وجه السرعة بالتصديق على الاتفاقية وأكملت تدمير جميع مخزونها من الألغام المضادة للأفراد، مما يدل على التزامها بالقضاء على تلك الفئة من الأسلحة اللاإنسانية.

المجال. ويحدونا الأمل أن تساعد الجهود التي نبذلها في تحقيق عالم آمن وسلمي وخال من الأسلحة النووية.

وفيجي بوصفها عضوا نشطا في منتدى جزر المحيط الهادئ، فإنها تواصل العمل بشكل فعال على الجبهة الإقليمية من أجل ضمان التوصل إلى نهج إقليمي جماعي بالنسبة لمسألة نزع السلاح. ولقد أعرب المنتدى باستمرار عن موقفه إزاء المسائل من قبيل تشريعات تحديد الأسلحة، والشحن البحري للمواد المشعة، وإنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية. ففي مجال تحديد الأسلحة، تقوم المنطقة بصياغة تشريع من أجل ضمان السلامة العامة بفرض رقابة صارمة على استيراد وحيارة واستخدام الأسلحة النارية والذخائر والمواد ذات الصلة. ومسألة الشحن البحري للمواد المشعة عبر منطقتنا كانت شغلنا الشاغل لفترة طويلة. وفي ذلك الصدد، كررت المنطقة تأكيد قلقها بخصوص الخسارة الاقتصادية المحتملة في حالة عدم التخلي عن الشحنات، وتسعى للحصول على مزيد من التأكيدات من الأطراف المعنية. كما تعرب منطقتنا عن ترحيبها بالتأكيدات الأخيرة التي أعربت عنها الدول الشاحنة بأنها سوف تتخذ جميع الإجراءات العملية للمساعدة في التصدي للحوادث التي قد تقع في مياهننا. وفي ما يتعلق بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ، فإننا نواصل مناقشة هؤلاء الذين لم يصدقوا بعد على البروتوكولات الخاصة بالمعاهدة أن يفعلوا ذلك كوسيلة لتعزيز السلم والأمن العالميين والإقليميين وعدم الانتشار النووي على الصعيد العالمي.

أما بخصوص الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فإن فيجي والمنطقة تعربان عن عزمهما الراسخ على تعزيز الرقابة على نقل الأسلحة واستخدامها. وقد استضافت فيجي، في نادي خلال آب/أغسطس ٢٠٠٤، حلقة عمل إقليمية بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تابعة للأمم المتحدة. وعقدت تلك الحلقة برعاية أستراليا واليابان

والإرهاب الدولي. وبينما يساور العالم والمجتمع الدولي بالغ القلق، وفي حين تصرخ الجماهير مستغيثة فإنه لا تلوح في الأفق أية بادرة لحل عاجل. ومع ذلك يمكننا أن نجد بعض المؤاساة في الاعتراف الدولي المتزايد بالأهداف الرئيسية لتزع السلاح ودعم تلك الأهداف، ألا وهي القضاء على أسلحة الدمار الشامل ووضع قواعد لتنظيم الأسلحة التقليدية.

وفي حين نقرب من الذكرى السنوية الستين لإنشاء الأمم المتحدة، فإن أهمية الحفاظ على مصداقية ونزاهة الأمم المتحدة، بوصفها المحفل المتعدد الأطراف الأكثر فعالية لمعالجة قضايا الأمن والسلم الدولي، تعتبر أهمية حاسمة. ومع ذلك، يؤسفنا أن نقول إنه قد تحقق مؤخرا قليل من التقدم داخل آلية الأمم المتحدة وفي إطار السلم والأمن الدوليين. فما زالت الدول الأعضاء منقسمة على نفسها حول مسائل نزع السلاح والأمن المهمة، وتحقيق أي تعاون أمر صعب. وفي ذلك الصدد، تؤيد فيجي الجهود المبذولة لاستعراض وإصلاح أساليب عمل اللجنة الأولى في سياق برنامج إصلاح وتنشيط الأمم المتحدة، بغية القيام، في جملة أمور، بضمان تعزيز تعددية الأطراف والتعاون الدولي في ذلك المجال. ونؤيد الرأي القائل إن تعددية الأطراف مبدأ أساسي في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وأنه يمكن تحقيق تقدم فعال إذا أمعنا النظر في الشواغل المشروعة للدول الأعضاء وعالجنا تلك الشواغل، وإذا اعتمدنا المعايير العالمية اللازمة. كما أن من المهم مواصلة انخراط مجلس الأمن في التصدي لتلك التهديدات.

وبوصف فيجي دولة جزرية صغيرة نامية تدافع بقوة عن حفظ السلام الدولي، فإنها ملتزمة بجدول أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار وتعتمد على المحفل المتعدد الأطراف المتمثل في هذه اللجنة للاضطلاع بدور هام في مواجهة التحديات الحالية وضمان تحقيق مزيد من التقدم في هذا

ولدينا اعتقاد راسخ بوجود حسن نية وتعاون كافيين بين الدول الأعضاء ودخل الأمم المتحدة لإحراز تقدم في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. ورغم أننا سنظل نواجه تحديات، إلا أن الاستراتيجيات الفعالة القائمة على التعاون الدولي وتعددية الأطراف ستضمن لنا نجاحا كبيرا.

السيد البدر (قطر): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أضم صوتي إلى أصوات من سبقوني من الزملاء في تقديم خالص التهئة لكم على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى، متمنيا لكم كل التوفيق والنجاح. كما لا يفوتني أن أتقدم بالتهئة إلى نواب الرئيس وهيئة أعضاء المكتب الموقرين على حسن اختيارهم، وإننا على ثقة تامة بأنه تحت رئاستكم ومع تعاون هيئة أعضاء المكتب سوف تقودون أعمال لجنتنا إلى النجاح.

كما أود بهذه المناسبة أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى السيد وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح على جهوده الطيبة التي يبذلها في قضايا نزع السلاح. كما نشكره على بيانه الشامل الذي ألقاه في افتتاح المناقشة العامة للجنة الأولى، متمنين له كل التوفيق.

تتطلع الغالبية منا مع الأمل إلى أن نتوصل إلى تضييق دواعي الاختلاف بيننا ونجد حلولاً يتفق عليها لمسائل السلم والأمن الدوليين. وبما أننا ممثلون لشعوب العالم، فإن علينا واجبا إنسانيا وأخلاقيا بأن نتوصل إلى صيغ وخطوط مشتركة لإنقاذ البشرية من الهلاك والدمار من جراء استخدام أسلحة الدمار الشامل.

ومما يؤسف له حقا أن الدول الحائزة لهذه الأسلحة المحرمة ما زالت مصرة على امتلاكها، بل على تطويرها كذلك. وعلى ضوء هذا التشبث بهذه الأسلحة تريد هذه الدول، خاصة الكبرى منها، احتكار هذا السلاح وعدم السماح بانتشاره بحجة خطورته التدميرية على البشرية. إنها

ومساعدة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ. ونأمل أن تكون دروس عديدة قد استُخلصت في حلقة العمل لمساعدة وتوجيه الخطط والاستراتيجيات الوطنية.

إن قادة منطقتنا مستمرين في تذكير المجتمع الدولي بمحنة الجزر في المنطقة، نتيجة التلوث الإشعاعي الناجم عن تجارب الأسلحة النووية. ونأمل أن يؤدي المسؤولون عن تلك المحنة واجباتهم وأن يدعموا الجهود المبذولة لإعادة تأهيل المتضررين من أفعالهم في تلك الجزر وتغيير حياتهم.

وما زال القلق يساور فيجي إزاء تزايد نفقات الأسلحة والنفقات العسكرية، التي تؤثر حتما بشكل كبير على التزامات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وسيظل هذا التأثير السلبي مستمرا على الصحة والتعليم والقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونعتقد أنه لا بد لترع السلاح والتنمية أن يكمل وأحدهما الآخر، وأنه يجب على المجتمع الدولي أن يُبقي جدول أعمال التنمية في صدارة أولوياته كوسيلة لضمان تعزيز الأمن الدولي والاستقرار الطويل الأجل.

علاوة على ذلك، ندرك بشكل متزايد خطر وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الإرهابيين. ومن الأهمية البالغة أن تتعاون الدول الأعضاء والمجتمع الدولي في الجهود الرامية إلى كفالة تطبيق القيود الصارمة للحد من هذا الخطر. واستجابة لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، شرع قادة جزر المحيط الهادئ في العمل على ضمان وجود أحكام تشريعية في جميع بلدان المنطقة من أجل التصدي للإرهاب والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية وتقييد الأسلحة وأمن قطاع النقل. كما أن هناك جهودا تبذل من أجل إجراء تدريبات إقليمية في مجال التخطيط لحالات الطوارئ في مكافحة الإرهاب.

وفي إطار الحديث عن مسائل وأهمية القضاء على أسلحة الدمار الشامل، لا بد لي أن أذكر أن الأسلحة البيولوجية والكيميائية، بما في ذلك الأسلحة الخفيفة والصغيرة والألغام والفتاخ الأرضية، تشكل جميعها تهديدا مستمرا للإنسان واستقراره، وللتنمية المستدامة بشكل عام، خاصة في حالات انفلات السيطرة عليها. لذا، فإنه من الواجب التركيز كذلك على أهمية تطبيق المعاهدات ذات الصلة بهذه الأسلحة وعدم التساهل إزاءها. ونرى أنه من الأهمية بمكان حث وتشجيع جميع الدول على الانضمام إلى الاتفاقيات المنظمة لامتلاك هذه الأسلحة أو حيازتها.

كما ندعو الدول المصنعة للأسلحة إلى عدم استغلال الثغرات الموجودة في المعاهدات لتطوير أسلحة لا تشملها أية اتفاقات. وانطلاقا والتزاما من دولة قطر بالمعاهدات والمواثيق الدولية، فقد صادق سمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، نائب الأمير وولي عهد دولة قطر، بتاريخ ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، على قرار بإنشاء اللجنة الوطنية لحظر الأسلحة تختص بما يلي.

أولا، تقديم المشورة إلى الجهات الحكومية المختصة، وذلك في كل ما يتصل بالمسائل المتعلقة بحظر الأسلحة بجميع أنواعها، بما في ذلك الأسلحة النووية والبيولوجية والسمية والكيميائية والتقليدية. ثانيا، دراسة مشاريع الاتفاقيات الدولية الخاصة بحظر الأسلحة وإبداء الرأي في مدى ملاءمة انضمام الدولة إليها. ثالثا، العمل على تحقيق الأهداف الواردة في الاتفاقيات الدولية المعنية بحظر الأسلحة بجميع أنواعها والتي انضمت إليها الدولة وصادقت عليها. رابعا، اقتراح التشريعات والإجراءات اللازمة لتنفيذ الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحظر الأسلحة. خامسا، مراجعة التشريعات الوطنية المتعلقة بالأسلحة والاتجار غير المشروع بها واقتراح السبل الكفيلة بتطويرها وتعديلها. سادسا، إعداد التقارير المتعلقة بحظر الأسلحة التي تقدمها الدولة إلى الهيئات الدولية

معادلة غريبة يصعب فهمها والافتناع بها. ومع ذلك، فإن وفد بلادي يتمنى أن يرى هذه الدول المالكة لهذه الأسلحة، قد تخلت بإرادتها عنها حفاظا على الحياة على وجه الكرة الأرضية. إن امتلاك أسلحة الدمار الشامل ما هو إلا نوع من الإرهاب واستعراض عضلات تستخدمها الدول لإخضاع دول الجوار أو الدول المنافسة لها في قدرتها على الفناء. إنها أسوأ شيء ابتكره الإنسان لتدمير نفسه بنفسه، وعلى نطاق واسع جدا.

بما أننا نتحدث عن خطورة أسلحة الدمار الشامل، فإنني أود أن أشير هنا إلى البند المعروض على اللجنة والمتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، وهي المنطقة الملتهبة منذ أمد بعيد بحكم الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية في فلسطين وسورية، وما ترتب على ذلك من اختلال واضح في ميزان القوة لصالح إسرائيل المتمسكة بتعزيز قوتها وترسانتها النووية.

وكما في الدورات السابقة للجمعية العامة، فقد حثت الدورة الثامنة والخمسون للجمعية جميع الأطراف في منطقة الشرق الأوسط على النظر بجدية في اتخاذ ما يلزم من الخطوات العملية العاجلة لتنفيذ الاقتراح الداعي إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وأهابت بجميع بلدان المنطقة التي لم توافق بعد على إخضاع جميع أنشطتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تقوم بالموافقة على ذلك. وعلى ضوء تلك النداءات، استجابت جميع دول المنطقة إلى تلك الاقتراحات وانضمت إلى الاتفاقيات المنظمة لها، باستثناء دولة إسرائيل التي ما زالت خارج إطار المسألة وخارج ضغوطات المجتمع الدولي الذي يتعامل بانتقائية واضحة مع الدول بطريقة غير مقبولة.

واليوم، تنشأ التهديدات للسلام وتحديات تحديد الأسلحة ونزع السلاح من مصادر عديدة. ويشكل الإرهاب الدولي وإمكانية استخدام الإرهابيين لأسلحة الدمار الشامل تهديدا لجميع الدول، بما فيها الدول الأكثر قوة. وهذا اللجوء إلى الأداة غير المتناظرة للإرهاب ناجم، على الأقل جزئيا، من عدم التناظر المتزايد في القوة وعجز النظام الدولي عن القضاء على الظلم السياسي والاضطهاد الجائر للشعوب في العديد من أجزاء العالم، وخاصة في العالم الإسلامي. ولغن كانت الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب فعالة والتعاون من أجل مكافحة الإرهاب آخذا في التزايد، فإنه ما زال يتعين علينا أن نبدأ استراتيجية شاملة للتصدي للأسباب الجذرية للإرهاب وللقضاء عليها.

وتوافق باكستان على أنه لا بد من بذل كل الجهود لمنع الإرهابيين والأطراف الفاعلة غير الحكومية الأخرى من اقتناء أسلحة الدمار الشامل واستخدامها. وفي رأينا، فإن إبرام معاهدة غير تمييزية وشاملة سيكون أكثر الأدوات فعالية لمكافحة ذلك التهديد. وقد وافقنا على اتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بوصفه تدبيرا مؤقتا لتعزيز اتخاذ الدول الأعضاء إجراء وطنيا لمنع اقتناء الأطراف الفاعلة من غير الدول، وخاصة الإرهابيين، لأسلحة الدمار الشامل.

ونحن في باكستان اتخذنا تدابير شاملة لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. واتخذنا خطوات فعالة، بالتعاون مع المجتمع الدولي، للقضاء على شبكة للانتشار السري لديها فروع في ٢٤ بلدا. ونحن نتعاون على نحو وثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ذلك المسعى، ونناشد البلدان الأخرى أن تحذو حذونا.

واتخذت باكستان تدابير واسعة النطاق لكفالة الأمن المضمون لأصولها النووية والاستراتيجية. وقبل أربعة أعوام، أنشأنا هيئة للتحكم النووي والسيطرة، مسؤولة عن أصولنا

نفاذا للاتفاقيات والقرارات الدولية ذات الصلة. سابعاً، إعداد وتنفيذ البرامج اللازمة للتوعية بمضمون الاتفاقيات الدولية الخاصة بحظر الأسلحة. ثامناً، الاشتراك في الوفود التي تمثل الدولة في المؤتمرات ولجان الأمم المتحدة المعنية بحظر الأسلحة.

كما نود التذكير بأن دولة قطر قد سبق لها أن وافقت على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية لعام ١٩٨٠، كما سبق لبلادنا الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية، إضافة إلى اتفاقية حظر استخدام وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام.

إن مبدأ بناء الثقة هو ما تحتاج إليه الحكومات والدول للحد من سباق التسلح وتطوير الأسلحة. كما أن عدم الثقة والخوف من الآخرين هو ما يجعل الدول تتسابق على حيازة أحدث الأسلحة وأكثرها تأثيراً. ويعتقد وفد بلدي أن أفضل وسيلة للتحكم بوقف سباق التسلح هي السعي إلى حل المشاكل السياسية المستعصية في العالم، وإقناع الأطراف المتنازعة بأن تلجأ إلى الحوار وتحل مشاكلها سياسياً في أسرع وقت ممكن قبل أن تتفاقم الأزمة.

السيد عمر (باكستان) (تكلم بالانكليزية): لقد

أوجدت نهاية الحرب الباردة خلال الأعوام الأخيرة من القرن الماضي أملاً واسعاً في تحقيق السلام والازدهار. وللأسف، لم يعيش طويلاً ذلك الأمل في تحقيق عوائد السلام. وبزغ القرن الحادي والعشرون كما حل القرن الماضي، مع عالم يكتنفه الصراع والدمار بين الدول وداخلها. والأمر المختلف اليوم هو أن العولمة طبعت كل صراع وكل كارثة بطابع دولي من حيث التأثيرات والآثار المترتبة على ذلك. ولا توجد سياسة عالمية متماسكة لتنظيم الأسلحة ولمنع الانتشار ولتعزيز نزع السلاح.

الأسلحة. وتقوم الحاجة إلى التصدي لمنع انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط في إطار شامل وتعاوني. ولا يمكن لأي كان أن يتجاهل أن الأسلحة النووية ووسائل إيصالها موجودة بالفعل في المنطقة. ونثق بأن الجدل الحالي المتصل بالبرنامج النووي لبلد في المنطقة ستم معالجته في إطار تعاوني. ونحن ندعم وفاء جميع الدول بالتزاماتها الدولية. كما أننا نؤيد هدف إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

والأمر الأساسي هو منع بروز أسلحة نووية في شبه الجزيرة الكورية وتفادي سباق موسع للتسلح تترتب عليه عواقب خطيرة إزاء السلام والاستقرار في شمال شرقي آسيا. ونؤيد المحادثات السادسة الأطراف التي بدأتها الصين واستضافتها. ولا بد من بذل جهود متضافرة لضمان نجاح المحادثات بهدف ضمان إنشاء شبه الجزيرة الكورية الخالية من الأسلحة النووية والتصدي للشواغل الأمنية والوفاء بالتطلعات الاقتصادية لجميع الدول المعنية.

وفي جنوب آسيا، تحسنت البيئة الأمنية تحسنا واضحا في الأشهر الأخيرة مع بدء إجراء حوار مركب بين الهند وباكستان. ونؤمن بأن تحقيق السلام والأمن الدائمين في جنوب آسيا سيقضي بذل جهد صادق لتسوية المنازعات المعلقة، وخاصة النزاع بشأن جامو وكشمير، ولتعزيز ضبط النفس النووي المتبادل، وللحفاظ على توازن القوات التقليدية بين باكستان والهند.

ويشكل تحقيق السلام والأمن بندا هاما في جدول أعمال الحوار المركب. فكلما البلدين ملتزم بالعمل من أجل تحقيق الاستقرار الاستراتيجي. وقد أعلننا أن قدراتهما النووية تشكل عاملا للاستقرار في جنوب آسيا. وهما ملتزمان باتخاذ التدابير اللازمة لتخفيض خطر الاستخدام العارض وغير المأذون به للأسلحة النووية. واتفقنا على عدد من تدابير بناء

الاستراتيجية - وهي الأصول الحيوية لوضعنا بالنسبة إلى الردع الاستراتيجي. كما أننا أنشأنا سلطة تنظيمية للشؤون النووية من أجل سلامة تشغيل المنشآت النووية المدنية. ووضعتنا تشريعات لتنفيذ التزاماتنا بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وفي الشهر الماضي، أصدر برلماننا قانونا شاملا لمراقبة الصادرات بغية التعامل مع الأسلحة النووية والبيولوجية والمواد والسلع والتكنولوجيا والمعدات ووسائل الإيصال. وتشمل النقاط البارزة لقانوننا الجديد: حظر تحويل مسار السلع والتكنولوجيا الخاضعة للمراقبة، بما في ذلك إعادة التصدير والشحن العابر والمرور العابر؛ إصدار التراخيص وحفظ السجلات؛ أحكام جنائية بالسجن لمدة تصل إلى ١٤ سنة وبدفع غرامة مالية قدرها ٥ ملايين روبية. ونحن على ثقة بأنه لن يكون هناك انتشار لأسلحة الدمار الشامل انطلاقا من باكستان.

ولئن كان تهديد إرهاب أسلحة الدمار الشامل يسبب الخوف وينذر بالخطر، فإن الأشخاص يعانون ويقتلون كل يوم من جراء الحروب الصغيرة التي تخاض عادة بالأسلحة الصغيرة. وتهدد مجموعة من الأزمات المعقدة في أفريقيا وأجزاء أخرى من العالم النامي الأمن الوطني والدولي، مما ينشئ حالات طوارئ إنسانية رئيسية ويوقف التقدم الاقتصادي. ولقد بدأ اتخاذ مجموعة من التدابير بغية التصدي لهذه الأزمات، بما في ذلك برنامج عمل الأمم المتحدة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وهذه الأزمات بحاجة إلى التصدي لها بطريقة شاملة من خلال تسوية الصراعات، وإنهاء التدخل الخارجي، ووقف الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية التي تحفز وتغذي العديد من هذه الصراعات.

وهناك حالات إقليمية أخرى تنذر بخطر أكبر. ففي الشرق الأوسط، تتفاقم المجاهدة العربية - الإسرائيلية من جراء التهديد بانتشار أسلحة الدمار الشامل واستخدام هذه

ثانياً، لا تعترف معاهدة عدم الانتشار النووي إلا بخمس دول حائزة للأسلحة النووية. وفي الواقع، هناك ثلاث دول أخرى تمتلك أسلحة نووية. ومن غير المحتمل أن تتخلى تلك الدول الثلاث أيضاً عن أسلحتها النووية في المستقبل المنظور خارج إطار برنامج عالمي لترع السلاح النووي أو إقليمي لمراقبة الأسلحة وحل الصراعات. ولقد أعلنت باكستان والهند، في بيانهما المشترك في حزيران/يونيه، أن قدراتهما النووية ضرورية للاستقرار الإقليمي. والمساعي التي تصر على انضمامهما إلى معاهدة عدم الانتشار النووي بوصفهما دولتين غير نوويتين غير واقعية. كما أنه من الأرجح ألا تكون محاولات إقناعهما، من خلال تدابير عقابية وحرمانهما من التكنولوجيا، مثمرة، وإنما قد تخرب توقعات إقامة نظام عالمي ذي مصداقية لعدم الانتشار النووي. وما لم يتم التوصل إلى تعاون الدول الثلاث الحائزة للأسلحة النووية التي ما زالت خارج معاهدة عدم الانتشار النووي من خلال إبرام اتفاق مشترك، فستبقى هناك فجوة مفتوحة في نظام معاهدة عدم الانتشار النووي. ونسجل باهتمام أن المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية دعا مؤخراً إلى ضم الدول النووية الثلاث غير الموقعة على معاهدة عدم الانتشار النووي إلى المحادثات التي ستجري في المستقبل بشأن عدم الانتشار ونزع الأسلحة.

ثالثاً، انطوت الصفقة التي أدت إلى إبرام معاهدة عدم الانتشار النووي أساساً على قبول الأطراف غير النووية بأن تحتفظ مؤقتاً الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بالأسلحة النووية مقابل وعد بترع الأسلحة النووية وبالتعاون التام في تطوير التكنولوجيا النووية واستعمالها السلمية. وبما أن طبيعة مثل هذا التعاون النووي السلمي لم تتوضح في معاهدة عدم الانتشار النووي، فإن العديد من الأطراف المتقدمة غير النووية طورت أو اكتسبت الدورة الكاملة

الثقة في المجال النووي، بما فيها تحسين الخطوط الساخنة والإخطار المسبق بتجارب إطلاق الصواريخ والتأكيد من جديد على وقفنا الثنائي للتجارب. ومن المقرر مناقشة اتخاذ المزيد من تدابير بناء الثقة.

وتؤمن باكستان بأنه يمكن الاتفاق على اتخاذ العديد من التدابير الأخرى الأكثر طموحاً لضبط النفس المتبادل في المجال النووي ومجال القذائف، بما في ذلك التدابير التالية: الإبقاء على الأسلحة النووية في حالة عدم تأهب؛ وعدم النشر التشغيلي لقذائف تسيارية ذات قدرة نووية؛ وعدم اقتناء أو نشر منظومات مضادة للقذائف التسيارية؛ وتفادي سباق للتسلح النووي وللتسلح بالقذائف.

وإن أزمة نظام منع الانتشار النووي لا تنشأ من النية الواضحة لبعض الدول في اقتناء الأسلحة النووية فحسب، بل، الأكثر من ذلك، من التوتر بين الشرعية النووية والواقع النووي. وهذا التوتر واضح في ثلاثة مجالات رئيسية.

أولاً، لقد أخذت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية على نفسها التزاماً قانونياً في إطار الفصل السادس من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بتحقيق نزع السلاح النووي. وتم إحراز بعض التقدم نحو الحد من الترسانات الاستراتيجية، لكن ما زالت أكبر دولتين حائزتين للأسلحة النووية تحتفظان بأزيد من ٢٠ ٠٠٠ سلاح نووي، أغلبها في حالة استنفار عالية. علاوة على ذلك، يبدو واضحاً أن القوى النووية تعتمز الاحتفاظ بأسلحتها النووية في المستقبل المنظور. فلا مناص من برنامج ذي مصداقية لترع الأسلحة النووية، ضمن إطار زمني معقول، لإحياء الاتفاق الأساسي الذي يكمن في صلب معاهدة عدم الانتشار النووي. وأي نظام يسعى إلى تأييد التمييز ويتجاهل المصالح الأمنية الحيوية لأغلبية الدول لا يمكن بقاءه إلى ما لا نهاية.

متعددة الأطراف التي تحظى بشرعية أو قبول عالمي، بالرغم من أن التفاوض بشأن إبرام معاهدات دولية تكون لديها أحكام للتحقق فعالة، كثيرا ما يستهلك الوقت وكثيرا ما يكون معقدا. فالمعاهدات الدولية المتفاوض بشأنها بحرية مرتكز أساسي من أجل المراقبة الفعالة للأسلحة وعدم الانتشار ونزع الأسلحة. فالقرارات التي تعلنها هيئات حصرية ومحدودة تمثل وجهات نظر ومصالح وآراء القلة والأقوياء لا تتمتع بالالتزام العالمي وتنقصها تبعاً لذلك المشروعية التي لا يمكن أن تمنحها إلا المعاهدات الدولية.

وبالتالي، يتحتم الآن إحياء مؤتمر نزع السلاح واستعادة دوره باعتباره المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد المعني بترع الأسلحة. وفي رأينا، فإن المآزق الذي يعيشه مؤتمر نزع السلاح زائف. نحن غير قادرين على فك لغز نفور البعض من معالجة قضيتي عدم الانتشار ونزع الأسلحة في وقت واحد. ويجب أن يتضمن برنامج عمل المؤتمر التفاوض بشأن إبرام معاهدة المواد الانشطارية تشمل المخزونات الموجودة وآلية فعالة للتحقق. كما يجب أن يتضمن تدابير لمنع عسكرة الفضاء الخارجي والتفاوض بشأن برنامج واقعي لترع الأسلحة النووية. علاوة على ذلك، وإلى أن يتم نزع الأسلحة النووية، يمكن للضمانات الأمنية التي تقدم إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن توفر أكثر الوسائل فعالية للحد من حوافز انتشار أسلحة الدمار الشامل. ولا يمكن صرف النظر عن الرغبة في التصدي بشكل شامل للتهديدات الكبرى للأمن الدولي ولترع الأسلحة داخل مؤتمر نزع السلاح باعتبارها حلقات مترابطة. بل على العكس من ذلك، إن النهج الشامل والعالمي لترع الأسلحة ولعدم الانتشار هو وحده الذي يكون قادرا على حشد دعم المجتمع الدولي.

ونؤيد الجهود الآيلة إلى تحسين فعالية أساليب عمل آلية الأمم المتحدة لترع الأسلحة، بما فيها اللجنة الأولى.

للقود النووي، بما في ذلك التخصيب وتقنيات إعادة المعالجة التي تنشئ القدرة على تطوير أسلحة نووية.

إن المجتمع الدولي يشعر ولو متأخرا بالقلق إزاء انتشار تلك الأجزاء الحساسة من دورة الوقود النووي إلى دول أخرى، حتى تحت الضمانات الدولية. والواضح أنه من الصعب تبرير مثل هذا التمييز المزدوج. ويجب إيجاد حل عادل من خلال الوسائل السياسية والتقنية، وليس من خلال الإكراه أو استعمال القوة. ونعتقد أن على فريق الخبراء الذي بدعوة من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن يتوصل إلى حلول عملية لضمان سلامة دورة الوقود النووي. وفي غضون ذلك، يمكن أن توفر الخطوات السياسية، بما فيها الضمانات الأمنية، الوسيلة التي تضبط الأجزاء الحساسة للدورة النووية في البرامج النووية المدنية. ونقترح عقد مؤتمر دولي للتصدي للتوترات القائمة حاليا بين الشرعية النووية والواقع النووي وإزالتها في المجالات الثلاثة التي أوجزتها.

وهناك جوانب أخرى عديدة تثير القلق إزاء الانتشار ونزع السلاح على الصعيد العالمي. أولها غياب اتفاق دولي بشأن الصواريخ. للأسف، لا تلي مدونة لاهاي لقواعد السلوك شواغل عدد من الدول ذات الأهمية العسكرية. ثانيا، هناك المخاطر التي يمكن أن تنشأ من مبادئ "القتال الحربي" النووي والتقارير المتعلقة بزيادة التطوير النوعي لأسلحة نووية "قابلة للاستعمال". ثالثا، هناك تطوير ونشر منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية. رابعا، هناك التسليح المطرد للفضاء الخارجي.

من الواضح أن تلك التحديات العالمية للاستقرار ونزع الأسلحة وعدم الانتشار لا يمكن التصدي لها إلا في مفاوضات متعددة الأطراف. ولم يسبق أبدا لعقدة تهديدات نزع الأسلحة وعدم الانتشار في السياقين الإقليمي والعالمي أن كانت أكبر. وليس هناك بديل عن المعايير القانونية

الدورة، بشأن المشاكل المستمرة في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي.

ويستند هدفنا المشترك في إيجاد سلام دائم إلى إزالة أسلحة الدمار الشامل وناقلاهما، وكذلك إلى كفالة وضع ضوابط ذات مصداقية وكافية على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويتطلب السلام الدائم الإزالة الكاملة لأسلحة الدمار الشامل وناقلاهما؛ والسيطرة الفعالة على الأسلحة الصغيرة والخفيفة؛ والنهوض بثقافة السلام.

إلا أن جهود المجتمع الدولي للدفع قدما بقضية نزع السلاح لم تستمر دون عثرات. ولئن كان بعض التقدم قد سجل فيما يتعلق بتزع السلاح في مجال الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، إلا أن الأسلحة النووية تظل تهديدا مستمرا ومدمرا للحضارة البشرية. والضوابط على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لا تزال غير كافية.

وإن الأسلحة النووية تشكل تهديدا خطيرا على الحضارة البشرية - حتى على الوجود البشري على هذا الكوكب. وبالتالي، فإن الإزالة التامة للأسلحة النووية من على وجه الأرض في فترة زمنية محددة يجب أن تكون أولوية قصوى في جدول أعمال نزع السلاح. وفي هذا السياق، تشدد نيبال على الحاجة إلى تنفيذ الخطوات العملية الـ ١٣ الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي عام ٢٠٠٠ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الأمر الذي يعد الآن ملحا للغاية. والامتنال الصادق للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية، على وجه الخصوص، شرط لازم لا غنى عنه لتحقيق سلام دائم.

ولا شك في أن نزع السلاح وعدم الانتشار أمران لا ينفصمان. ولا يجوز لأي دولة غير حائزة للأسلحة النووية أن تشارك في انتشار الأسلحة النووية المميتة. وفي الوقت

ويجب أن تنطوي مثل هذه الجهود، أولا وقبل كل شيء، على إحياء مؤتمر نزع السلاح ليضطلع بالدور المخصص له باعتباره المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف. ويجب أن تنطوي كذلك على الاستخدام الكامل لهيئة نزع السلاح واللجنة الأولى من أجل مناقشة المشاكل الكبرى لتزع الأسلحة وعدم الانتشار. ويمكن لتلك الهيئات التشاورية أن تصلح لتطوير أساس التفاوض بشأن إبرام اتفاقات دولية تتعلق بالعديد من تهديدات الانتشار القائمة والناشئة وبتحديات نزع الأسلحة الحقيقي. ويجب عدم هميش تلك الهيئات.

أخيرا، في ما يتعلق باللجنة الأولى، نعتقد أنه يجب مواصلة جهودها الإصلاحية ضمن الأطر التالية. أولا، يجب تعزيز الدور السياسي للجنة الأولى. ثانيا، يجب أن يكون النهج تصاعديا ويعتمد على خطوات تدريجية. ثالثا، يجب تنظيم الوقت بشكل أفضل وأكثر فعالية. رابعا، يجب التوصل إلى كل القرارات بتوافق الآراء.

ومع ذلك، يحتمل أن يؤدي التغيير المتصور إلى خلل في عمل الجمعية العامة. ويجب عدم فصل المساعي لتحسين عمل اللجنة الأولى عن التدابير التي يتم النظر فيها لتنشيط الجمعية العامة ولجانها الأخرى.

السيد جُها (نيبال) (تكلم بالانكليزية): اسمحو لي أن أبدأ بتهنئتك، سيدي، على انتخابكم بالإجماع رئيسا للجنة. كما أود أن أعتنم هذه الفرصة لتوجيه تهانئنا الحارة إلى باقي أعضاء المكتب. ويشيد وفد بلدي بالعمل الذي قام به الرئيس السابق في دورة اللجنة الماضية.

وأود أيضا أن أسجل رسميا تقديري الخالص للملاحظات المتروية التي أدلى بها السيد نوبوياسو آبي، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، في وقت سابق من

ولقد أصبح انتشار القذائف سببا رئيسيا لشعور المجتمع الدولي بالقلق ويجب التحكم فيه بطريقة فعالة. وتشجع نيبال فريق الخبراء الحكوميين على بذل جهود إضافية للتوصل إلى توافق في الآراء حول تقرير نهائي في اجتماعه المقبل.

إن الحالة السائدة تؤكد إلحاحية منع تسليح الفضاء الخارجي، وقيام سباق التسلح فيه. ومما يتسم بأهمية مساوية أن يظل قاع البحار وأنتاركتيكا خاليين من جميع الأسلحة.

ومما يدعو إلى القلق أن آليات نزع السلاح المتعددة الأطراف ما فتئت تعاني خلال السنوات القليلة الماضية من أزمة. فثمة حالة جمود في مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح والدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد حدث تراجع خطير في التزامات الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتخلص من ترساناتها الفتاكة.

ومما يثير جزعنا أنه حتى التقدم في المسارات الثنائية التي هلت لها كثيرا قد توقف. والمعاهدات الإستراتيجية تحمل عمدا. ويجري طرح مذاهب جديدة تمهيدا لاستعادة الأسلحة النووية مكانتها - ظاهرة من المؤكد أنها ستطلق سباقا جديدا للتسلح.

ولم يتحقق تقدم يذكر، ضمن إطار الترتيبات المتفق عليها، في تقليل المخزونات الهائلة من الأسلحة النووية أو في تقليل القدرة على التدمير.

ومما لا شك فيه أن الصورة العامة لجهود نزع السلاح قائمة. ومع ذلك، نرى بصيص أمل في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مرده الالتزام الجماعي الكامل تقريبا للمجتمع الدولي بتنفيذ برنامج العمل بقصد السيطرة على تلك الترسانات. وتعتبر المفاوضات الجارية للتوصل إلى صك دولي حول تحديد وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة

ذاته، على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تبرهن أيضا للعالم أنها ملتزمة بترع السلاح النووي، الأمر الذي سيقنع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بالتخلي عن مطامحها النووية.

ومما يشبط الهمة أنه لم يحرز تقدم يبعث على الاطمئنان في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أو معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ويحدونا شديد الأمل أن يبدأ العمل الموضوعي بشأن إبرام معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية دون مزيد من التأخير.

وتؤمن نيبال بأنه ينبغي أن يكون في مقدور البلدان أن تشارك في الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية بموجب ضمانات غير تمييزية. ومما يكتسي أهمية مماثلة أن تمثل هذه البلدان لتدابير التحقق السارية للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ونيبال، بصفتها مؤمنة قوية بالسلام، تؤيد إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وإننا نشدد أيضا على ضرورة إبقاء الفضاء الخارجي خاليا من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز في مراقبة الأسلحة البيولوجية والكيميائية، ما زلنا بعد بعيدين عن تحقيق نزع السلاح التام لترسانات هذه الأسلحة. وعلينا أن نعمل دون كلل لتعزيز تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية باتخاذ تدابير شاملة وذات مصداقية وشديدة للتحقق. وينبغي بذل جهود متواصلة للحيلولة دون تنصل أي بلد من اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

خلال هذا الوقت الذي أنتشر فيه الإرهاب في جميع أنحاء العالم، من الحيوي تماما أن يضم المجتمع الدولي قواه للحيلولة دون وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الأئمة. وإن التهديد بمحصول الإرهابيين على هذه الأسلحة الفتاكة واستخدامها لم يعد أمرا افتراضيا.

بما فيها اللجنة الأولى. بيد أن هذه الإصلاحات ينبغي أن تشكل جزءاً لا يتجزأ من عملية إعادة التنشيط الشاملة للجمعية العامة وأن تؤدي إلى تعزيز المنظومة بوجه عام، لا إلى النيل منها أو إضعافها. وتطلع إلى المشاركة البناءة في هذه العملية.

السيد باك جيل يون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): اسمحو لي أولاً بتبهنثكم يا سيدي على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى. وأثق تماماً بأن ما تتمعون به من حكمة ومهارات دبلوماسية سوف ينتهي بمداولتنا إلى أن تحقق أكلها.

لا تزال تحديات خطيرة تقف دون تحقيق آمال البشرية ورغبتها في أن تنعم بقرن جديد يسوده العدل والسلام. ذلك أن الانفرادية، القائمة على سيادة القوة، تدمر بلا هوادة معايير العلاقات الدولية ونظامها.

علاوة على ذلك، لا يمكن التغاضي عن أن أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية الموجهة إلى الدول ذات السيادة، منشورة في أرجاء العالم، وأن نظرية الضربات النووية الوقائية يجري تطبيقها الآن مع تسارع خاطف في تطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية.

وقد التزمت الدول الحائزة على الأسلحة النووية منذ ستة وثلاثين عاماً بالقضاء على أسلحتها النووية، إلى جانب تشديدها على عدم الانتشار النووي. وأتاح هذا الالتزام المحافظة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى الآن.

بيد أن الدولة العظمى النووية، بدلاً من أن تقضي على الأسلحة النووية، تعكف على تطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية، بل وعلى توسيع نطاق سباق التسلح النووي ليمتد إلى الفضاء الخارجي. كما أن ظهور أنواع جديدة من أسلحة الفضاء، كالأسلحة التي تعمل بالرادارات الساتلية، سعياً لإقامة منظومة وطنية للدفاع بالقذائف، يلقي

الخفيفة غير المشروعة مبادرة طيبة. إلا أن الحاجة تقوم إلى الدخول في مشاورات مستفيضة مع العضوية بنطاقها الأوسع في ما يتعلق بطبيعة ذلك الصك.

ولقد ظلت نيبال تعاني من الآثار المزعزعة للاستقرار للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. فما يسمى بالماويين دأبوا على استخدام هذه الأسلحة لقتل ومعاملة الناس الأبرياء بوحشية، وكذلك لتدمير الممتلكات الخاصة والبنية التحتية العامة. وإننا نتخذ عدداً من التدابير الملموسة في تنفيذ برنامج العمل، بما في ذلك عن طريق تعديل قوانيننا وأنظمتنا المحلية وتنفيذها بشكل صارم.

وتقريرنا الوطني عن التنفيذ قيد الإعداد الفعلي. وترى نيبال أن الشفافية في مجال التسلح ذات أهمية بالغة لبناء الثقة بين الدول. وفي هذا الصدد، ينبغي الاستمرار في توسيع نطاق التدابير المتعلقة بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، مع كفالة درجة متساوية من الحقوق والالتزامات لجميع الدول. وبالمثل، نشجع فريق الخبراء الحكوميين على الحفاظ على الشفافية الكاملة وصولاً إلى أهدافه.

ويساورنا القلق إزاء تزايد انتشار الألغام الأرضية المضادة للأفراد، فاستخدامها العشوائي في مناطق الصراع يسبب خسائر بشرية جسيمة. وبما أن هذه المشكلة مرتبطة بالشواغل الإنسانية والشواغل الأمنية المشروعة للدول ذات السيادة، يجدر إيجاد توازن مناسب بين الأمرين.

وأرجو أن تؤكد مجدداً التزام نيبال الكامل بأن تستضيف في كاتماندو مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ. كما نحث على إحياء عملية كاتماندو بوصفها خطوة منطقية صوب التعجيل بنقل المركز المذكور إلى كاتماندو.

وفي الختام، نعرب عن موافقتنا التامة على ضرورة البدء في إدخال إصلاحات على مختلف أجهزة الأمم المتحدة،

النووي ومواصلة التهديدات النووية. وتبرهن التطورات في العراق على ذلك.

إن التهديد الكبير والشديد الناجم عن أسلحة الدمار الشامل والذي يعرض للخطر السلام والأمن الدوليين ليس له مصدر سوى القوة العظمى النووية، التي تملك أكبر ترسانة نووية وتعد أكبر مصدر للأسلحة.

وإذا كان المجتمع الدولي يعلق أهمية على عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ولا يريد للاتفاقات الدولية القائمة بشأن نزع السلاح أن تبطل أو تضعف، فينبغي أن يتصدى لسياسة التهديدات النووية التي تمارسها القوة العظمى النووية ويتخذ تدابير واقعية لإزالتها. فالتماس عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل مع التغاضي عن جوهر القضية يشكل هروباً من الواقع وتهرباً من المسؤولية.

ويتمثل موقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الثابت في معارضة انتشار أسلحة الدمار الشامل. ولمنع هذا الانتشار، من الضروري أولاً وقبل كل شيء أن يُحظر نشر أسلحة الدمار الشامل حول العالم، بما فيها الأسلحة النووية، ويتم القضاء على الأخطار النووية من قبيل عقيدة الاستخدام الوقائي. كذلك يتطلب عدم الانتشار النووي وقف التحسين النوعي للأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، والتوصل إلى التفكيك الكامل للأسلحة النووية. ولن نتمكن من القول إن هدف نزع السلاح قد تحقق إلا عندما يتم نزع السلاح النووي وإزالة الأسلحة النووية. وبالتالي، ينبغي أن يكون نزع السلاح النووي هو الهدف الرئيسي من أجل أن نضمن الإلغاء الكامل لاستعمال الأسلحة النووية وإزالتها وتقديم ضمانات سلبية غير مشروطة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

وليس من الملائم التكلم عن نزع السلاح طالما بقيت الأسلحة النووية على هذا الكوكب، وطالما استمر سباق

بظلال كثيفة تهدد بنشوب سباق للتسلح النووي وتزيد إمكانية قيام حرب في الفضاء.

ومجمل القول أن القوة العظمى النووية تسيء استخدام معاهدة عدم الانتشار لكي تحقق أمنها المطلق بتهديد الدول غير الحائزة على أسلحة نووية وابتزازها بالأسلحة النووية، على حساب أمن تلك الدول. ولا يمكن أن يقبل أحد بأن يدعو بلد إلى عدم انتشار الأسلحة النووية في الوقت الذي يقوم فيه بتكديس الأسلحة النووية في ركن من العالم ويسعى لتحسينها نوعياً.

ولتحقيق قدر كبير من نزع السلاح وكفالة سلام دائم على كوكب الأرض، ينبغي أن يجعل المجتمع الدولي من المهام الأساسية التوصل إلى حل لهذه المسألة، استناداً إلى تحليل دقيق.

ويرى وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن لب مسألة نزع السلاح يتمثل في نزع السلاح النووي، وأن المهمة الأساسية في تحقيق نزع السلاح النووي تتمثل في التخلي الفعلي من جانب الدولة العظمى النووية عن الأخذ بسياسة التهديدات النووية.

ذلك أن السبب الرئيسي لتدمير السلام والأمن الدوليين في الوقت الحاضر، مما له أيضاً تأثير خطير على عملية نزع السلاح، ليس إلا سياسة القوة العظمى النووية القائمة على توجيه التهديدات النووية، استناداً إلى الغطرسة والانفرادية. إذ توصف الدول بأنها "محور الشر" ومن ثم تصبح أهدافاً للضربات النووية الوقائية، بينما تشن هجمات عسكرية انفرادياً على دول ذات سيادة بحجة الشك في امتلاكها أسلحة للدمار الشامل.

وليست هذه التسمية سوى ذريعة مصطنعة لتفعيل سياسة التهديد النووي من جانب القوة العظمى النووية بهدف السيطرة على العالم عن طريق الاحتفاظ بالتفوق

انعدام الثقة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة.

وإذا كانت الولايات المتحدة مستعدة للالتزام بالتخلي عن سياستها المعادية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولاتخاذ تدابير مباشرة إزاء "المكافأة مقابل التجميد"، على أساس مبدأ "كلمة مقابل كلمة" و "إجراء مقابل إجراء"، فإن المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية سيجري حلها بسهولة. وسوف تعمل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كل ما في وسعها لإزالة التهديدات الخارجية ولضمان السلام الدائم في شبه الجزيرة الكورية في المستقبل أيضا.

السيد سو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أنضم إلى من سبقني من المتكلمين في تقديم خالص التهاني إليكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا لهذه اللجنة، وكذلك في تقديم التهاني إلى باقي أعضاء المكتب. وأود أن أؤكد لكم كامل تعاون وفدي لضمان نجاح مهمتكم.

نأتي إلى هنا مرة أخرى، في هذه الدورة السنوية، لتقييم ما اتخذ من إجراءات سعيا إلى تحقيق أهدافنا المشتركة، وللتوفيق بين آرائنا حول سبل ووسائل إعطاء زخم جديد للتعاون الدولي في ميداني نزع السلاح والأمن الدولي. وفي هذه المرحلة من مسيرتنا، يليق بنا أن نسأل أنفسنا بعض الأسئلة. هل حققنا تقدما حاسما خلال العام الماضي في بناء عالم أكثر أمنا؟ وهل أصبحنا على وعي أكبر بخطر أسلحة الدمار الشامل التي تهدد وجود الجنس البشري بأسره؟ وهل جئنا إلى هذا المحفل بتصميم أكبر على منع انتشار تلك الأسلحة، وإزالتها إلى الأبد؟ ويصعب على وفدي أن يقدم ردا إيجابيا على هذه الأسئلة بينما نستمر في مواجهة الطريق المسدود بشأن مؤتمر نزع السلاح، وتطوير أجيال جديدة من الأسلحة، وتصاعد خطر الإرهاب، وزيادة الإنفاق المرعب

التسلح النووي وظلت جهود الأمم المتحدة لإقامة نظام أمن جماعي غير قادرة على تحقيق النتائج المرجوة. وإذا كنا نقف موقف التغاضي حيال مذهب قطاع الطرق القائل إن البلدان الكبرى هي وحدها التي تستطيع امتلاك الأسلحة النووية واستعمالها لمهاجمة وتهديد البلدان الصغيرة، فلن يطرأ أي تغيير جوهري في النظام الدولي.

إن قضية الأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية، وهي مركز الاهتمام الدولي الحالي، تأتي نتيجة لسياسة الولايات المتحدة بشأن التهديد النووي القائمة على أساس سياسة عدوانية مستحكمة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تستمر لأكثر من نصف قرن. ولو لم تدرج الولايات المتحدة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في "محور الشر" ولم تسمها هدفا لضربات نووية وقائية، مسببة بذلك تفاقم الحالة، لما كانت مسألة الردع النووي قد نشأت.

إن موقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الثابت هو التمسك بهدف جعل شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية وتسوية المسألة النووية بالطرق السلمية من خلال الحوار والمفاوضات. وانطلاقا من رغبة حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الصادقة في الإسهام في تحقيق السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية، وشمال شرقي آسيا، والعالم بأسره، فقد قدمت مؤخرا مقترحات مرنة من أجل كسر الجمود الذي يحيط بالمسألة النووية بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة ومن أجل تحقيق نتائج واقعية.

إن اقتراحنا القائم على نهج "المكافأة مقابل التجميد"، أي المرحلة الأولى من حل الصفة بناء على مبدأ الإجراءات المترامنة، وهو السبيل الوحيد لتسوية المسألة النووية على أساس خطوة فخطوة، حيث يعكس تماما حقيقة

أنحاء العالم. وانتشار هذه الأسلحة والاتجار غير المشروع بها يشكلان ظاهرة تؤثر على القارة الأفريقية، وعلى غرب أفريقيا بشكل خاص. فهي تؤدي إلى زعزعة استقرار الدول، وتنتشر الرعب لدى الشعوب، وتمنع النمو الاقتصادي والاجتماعي. ويؤكد وفدي على أنه من أجل مكافحة هذه الآفة اللعينة بشكل فعال، من الضروري تعزيز التعاون النشط على الصعيدين الإقليمي والدولي من أجل ضمان التنفيذ الفعال لبرنامج العمل الخاص بالأسلحة الصغيرة المعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه.

وفي سياق برنامج العمل، فإن مبادرة غرب أفريقيا - المتمثلة في إعلان الوقف الاختياري للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا - هي تجربة قيمة تتوافر لها أسباب البقاء وينبغي تقديم المزيد من الدعم لها بغية تحويلها إلى اتفاقية إقليمية. وأغتنم هذه الفرصة المثالية لأعبر عن شكر وفدي وتشجيعه للفريق العامل المفتوح باب العضوية للتفاوض بشأن صك دولي لتمكين الدول من تحديد وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في الوقت المناسب وبطريقة يمكن الاعتماد عليها. ومن أجل تمكين الفريق العامل من التعامل الفعال مع تسوية هذه المسألة الحساسة، فإنه من شأن الدول أن تنتهج سياسات لتحسين وتعزيز المراقبة على حركة هذه الأسلحة الصغيرة والخفيفة.

وفيما يتعلق بالألغام الأرضية المضادة للأفراد في أفريقيا، فإن الجهود المبذولة لمكافحة هذا الخطر تعاني من النقص في المساعدات التقنية والموارد المتاحة للدول المتضررة بهذه الألغام. وفي هذا السياق، يود وفدي أن يكرر النداء الموجه في مؤتمر الخبراء الأفارقة المعني بالألغام الأرضية، المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، مطالباً المجتمع الدولي بالإسهام بالموارد المالية اللازمة وتقديم المساعدة التقنية للدول المعنية لتمكينها من تنفيذ برامجها الوطنية لإزالة الألغام.

في الأغراض العسكرية الذي بلغ خلال العامين الماضيين تريليون واحد من الدولارات.

وعلى الرغم من هذه الحقائق المذهلة، فإن بلدي ما زال يعتقد أن المجتمع الدولي سيكون قادراً على كسر الجمود وتجنب الإخفاق في مبادراته السلمية. وفي هذا الصدد، نحن على قناعة بأن تحليلاً لمختلف مسائل نزع السلاح يجب أن يتضمن الاستمرار في تكييف آليات نزع السلاح المتعددة الأطراف على نحو يأخذ في الحسبان البيئة الدولية والاستراتيجيات القائمة.

إن دور مؤسسات نزع السلاح المتعددة الأطراف يكتسب اليوم أهمية أكبر من أي وقت مضى. وعلينا أن نجعل هذه المؤسسات تحترم بدقة القواعد التي تضمن لها الشرعية والفعالية لإجرائها. وقبل كل شيء، علينا أن نكف عن قطع التزامات لا نفي بها، وأن نطلق بيانات ليست ذات أهمية واقعية. وبعبارة أخرى، نحن بحاجة إلى انضمام عالمي إلى المعاهدات المتعددة الأطراف وإلى تنفيذها الكامل من خلال اعتماد ضمانات قوية في المجال النووي. فهذه المعاهدات تحتاج إلى الدعم من خلال آليات التحقق الفعالة.

وهنا، نناشد جميع الدول العمل من أجل بناء الإرادة السياسية للتغلب على العقبات التي تحول دون دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ. وفضلاً عن ذلك، نحن في حاجة إلى بذل جهود أكبر لإزالة تهديد الأسلحة البيولوجية، وبشكل أعم، لتدمير مخزون أسلحة الدمار الشامل على نحو فعال، بما في ذلك المواد الانشطارية. وهذه هي الطريقة الأنجع لمنع وقوع مثل هذه الأسلحة في أيدي إرهابيين.

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، انصب اهتمام المجتمع الدولي على الأسلحة النووية. ولكن الأسلحة التقليدية الصغيرة ما زالت توقع عشرات الملايين من الضحايا في كل

لتلك الصكوك، وتدعم العمل الذي تضطلع به المؤسسات المتعددة الأطراف المسؤولة عن التحقق من الامتثال لتلك المعاهدات.

لقد أصبحت أسلحة الدمار الشامل محور اهتمامنا عن حق. وفي هذا السياق، تشاطر باراغواي الدول الأخرى الأعضاء قلقها لاحتمال انتشار مثل هذه الأسلحة ووقوعها في أيدي أطراف من غير الدول، مع ما قد ينطوي عليه ذلك من عواقب مروعة للبشرية. وكما جاء في تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/59/1)، فمن شأن التنفيذ الفعال لأحكام قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) أن يستكمل الجهود الجارية الرامية إلى تعزيز النظم الحالية المتعددة الأطراف في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار.

وباراغواي ترى أن من الأهمية بمكان أن يتحقق التعاون اللازم، حسب الاقتضاء، من أجل التنفيذ الفعال للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). كما أنها تعتبر أن نزع السلاح وعدم الانتشار لا يمكن معالجتهما بشكل منفصل وأنه ينبغي معالجة الموضوعين في إطار الاختصاص المناسب. ونوافق على ما ذكره الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة فيما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح.

”ويلزم إحراز مزيد من التقدم بما يكفل إمكانية عودة المؤتمر إلى القيام بدوره في مجال التفاوض بشأن اتفاقات جديدة للحد من الأسلحة ونزع السلاح، مع التركيز على القضاء على أسلحة الدمار الشامل. وينبغي أن تستغل بالكامل القدرة التي برهن عليها المؤتمر فيما يتعلق باستحداث معاهدات جديدة“. (A/59/1، الفقرة ٦٨)

وتشعر باراغواي أيضاً بالقلق إزاء انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وترى أن مسؤولية مكافحة تلك الآفة ينبغي أن يتقاسمها الجميع، سواء أكانت البلدان المصنعة

ووفدي يولي أهمية بالغة لمسألة تعزيز فعالية أساليب عمل اللجنة الأولى. ونشجع على إجراء المشاورات والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذا الموضوع، وننظر بعين الرضا إلى كل الإصلاحات التي لا تمس حق الدول الأعضاء في النهوض بمصالحها المشروعة والدفاع عنها. وفي هذا الإطار، فمن بين الإجراءات الموصى بها، ننظر بشكل بناء إلى إضفاء الطابع المؤسسي على المناقشات التفاعلية التي يمكن للجنة من خلالها أن تستفيد من إسهامات الاختصاصيين الأكاديميين أو أعضاء المنظمات غير الحكومية المعنية بقضايا نزع السلاح.

كما نؤيد اقتراح دمج بنود جدول الأعمال المتماثلة في بنود موحدة، ونؤيد اقتراح إنشاء آلية متابعة فعالة لتنفيذ المقررات والقرارات المتخذة. فهذه الآلية، إن كانت عملية وفعالة، سوف تساهم في تعزيز سلطة اللجنة الأولى ومصداقيتها.

السيد لويزاغا (باراغواي) (تكلم بالإسبانية): في البداية، بالنيابة عن وفد باراغواي، أهنيكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى، معرباً عن سعادتنا الجمّة إذ نراكم بيننا مرة أخرى.

تعرب باراغواي عن تأييدها الكامل للبيان الذي أدلى به وفد البرازيل نيابة عن مجموعة ريو في اليوم الأول من المناقشة العامة في اللجنة الأولى. ويود وفد باراغواي أن يغتنم هذه الفرصة لكي يضيف بعض الملاحظات بشأن المسائل المتعلقة بالأمن الدولي.

إن وفدي يؤكد إيمانه بأن تعددية الأطراف هي الأداة اللازمة والأكثر ملاءمة لصون السلم والأمن الدوليين: فلن يُكفل أمننا المتبادل إلا من خلال الجهود الجماعية التي تشارك فيها كل الدول الأعضاء. وباراغواي تؤيد الصكوك العالمية والإقليمية في ميدان نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار، وتشيد بجهود الأمم المتحدة لضمان الامتثال

المحرز نحو نزع السلاح العام والكامل بطيئاً للغاية. وبقاء البشرية مازال يتهدهده وجود أسلحة الدمار الشامل، سواء أكانت نووية أو كيميائية أو بيولوجية. فقد أصبحت تلك الأسلحة الآن مما يتطلع إليه الإرهابيون وأطراف أخرى لا تقل عنهم خطورة.

إن المعاهدات المتعددة الأطراف التي تحظر أسلحة الدمار الشامل توفر لنا بكل تأكيد إطاراً معيارياً لزع السلاح وعدم الانتشار ينبغي أن يمكننا، بعزم، من إحراز تقدم هام نحو القضاء على تلك الأسلحة تماماً. ولأن ذلك يمثل شاغلاً للجميع، فإن التقيد الصارم بتلك الالتزامات أمر في صالح البلدان كافة.

ولكن، رغم التراجع المثير للقلق فيما يتعلق بتنفيذ تلك المعاهدات في السنوات الأخيرة، يجب أن نكون على حذر حماية للإنجازات القيمة التي تحققت، كما أن علينا أن نسد الثغرات القانونية الموجودة في تلك الصكوك من خلال وسائل ملائمة ومقبولة بتوسيع نطاق تطبيقها وإنشاء أنظمة فعالة للتحقق والإنفاذ.

ولا بد لنا أيضاً من مواصلة النهوض بعملية الانضمام إلى تلك الصكوك الجماعية لزع السلاح. وما فتئت الكامبيرون تؤمن بأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار مرتبطان. والاحتفاظ بالترسانات النووية والإبقاء على الأسلحة النووية في مركز استراتيجيات ونظريات الأمن والدفاع لا يحمي أي بلد من البلاد التي تمتلك هذا النوع من الأسلحة من التهديدات القديمة والجديدة التي يواجهها هذا العالم اليوم.

ونرى أن الوقت قد حان لإضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ودخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. ونحث الدول التي لم تصبح أطرافاً في معاهدة عدم الانتشار بعد على الانضمام

أو البلدان التي تباع فيها تلك الأسلحة. وتدرك باراغواي أن التكدس المفرط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة، وانتشارها بشكل منفلت وإساءة استخدامها يمثل تهديداً خطيراً للسلام والاستقرار في كثير من مناطق العالم وينطوي على عواقب إنسانية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وتؤيد باراغواي المفاوضات المتعددة الأطراف التي يجريها الفريق العامل المفتوح العضوية للتفاوض على صك دولي لتمكين الدول من تحديد وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في الوقت المناسب وبطريقة موثوقة، وهي تعتبر ذلك الصك الدولي أمراً أساسياً لمساعدة الدول على معالجة مشكلة الاتجار بالأسلحة غير المشروعة.

وختاماً، ينوه وفد باراغواي إلى أنه بدعم من إدارة شؤون نزع السلاح ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تنفذ باراغواي الإجراءات المحددة في برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ونتج عن هذا التعاون تدمير أسلحة نارية وذخائر في بلدي وعقد دورات تدريبية لإعداد المسؤولين لمكافحة تلك الآفة.

السيد نغو نغو (الكامبيرون) (تكلم بالفرنسية):

تشارك الكامبيرون البلدان الأخرى في تهنتكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى، الذي جاء تقديراً لمهاراتكم الدبلوماسية وخبرتكم الواسعة، واعترافاً بالإسهام الذي نقدره حق قدره لبلدكم، المكسيك، فيما يتعلق بقضايا نزع السلاح وعدم الانتشار. ونؤكد لكم، سيدي، كامل دعم وفد الكامبيرون لكم في ممارسة مهامكم.

ورغم أن تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار من بين أكبر شواغل المجتمع الدولي، إلا أن التقدم

الحكوميين في أقرب وقت ممكن للنظر في تلك المسألة التي تتداخل مع مسألة تعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أيضاً.

والمؤتمر الاستعراضي الأول للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا بشأن الألغام الأرضية، الذي سيعقد الشهر القادم في نيروبي، سيكون فرصة لتجديد التزامنا بعالم خال من الألغام، واستعراض الإنجازات التي تحققت وتقييم ما نحتاج إلى إنجازه لتنفيذ الاتفاقية وتحقيق عالميتها.

إن السياسات المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار تواجه منعطفاً خطيراً بالتأكيد. ولا بد من اتخاذ مبادرات حاسمة، لاسيما بالنسبة لحالة الجمود التي تكتنف عمل هيئة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح. والمناقشات الجارية بشأن تعزيز فعالية أساليب عمل اللجنة الأولى تسير في الاتجاه الصحيح وتندرج في سياق عملية تنشيط شاملة للجمعية العامة. وستنظر بلادي بعناية في مختلف الإجراءات المقترحة وسوف تعلن آراءها بشأن تلك الإجراءات في حينه.

وعلى الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي، فإن اللجنة الاستشارية الدائمة للأمم المتحدة بشأن مسائل الأمن بوسط أفريقيا، التي لا تزال تشكل إطاراً قيماً لإجراءات بناء الثقة ونزع السلاح في وسط أفريقيا، بحاجة الآن أكثر من ذي قبل إلى دعمنا والتزامنا العالمي لتمويل أنشطتها في مجالات هامة، مثل تعزيز قدرات المجتمع المدني وإنشاء مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا. ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، الذي نظم عدداً من الحلقات الدراسية حول الأسلحة الصغيرة، بالتعاون مع اللجنة الاستشارية الدائمة، يواجه صعوبات مالية. ومن الحيوي أن تظل الدول الأعضاء ملتزمة بأفريقيا بتوفير الدعم اللازم لتلك الهياكل حتى يمكنها الاضطلاع بمهامها. وتحديد

إلى تلك المعاهدة، كما نحث البلدان التي يتوقف على توقيعها بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على توقيعها والمصادقة عليها. وينبغي أن تحصل الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار على ضمانات أمنية لحمايتها من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. كما ينبغي ضمان حق تلك الدول في الوصول إلى التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية.

وفي أرجاء مختلفة من العالم، ولا سيما في أفريقيا، ما زالت الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تقتل آلاف المدنيين يومياً - معظمهم من النساء والأطفال. ومما يثير القلق أن عدد الضحايا وفداحة الخسائر الناجمة عن تلك الأسلحة ما زال يتصاعد سنة بعد أخرى. كما يقلقنا الاتجار في تلك الأسلحة وانتشارها بشكل غير مشروع، وغالباً ما تعيد العصابات الإجرامية تدويرها من منطقة صراع إلى أخرى أو تقوم بإدخالها إلى بلدان تنعم بالسلام، مما يساعد على انتشار عدم الأمن وزعزعة مناطق بأكملها. ولذلك، تهم الكاميرون على نحو خاص بجميع الجهود التي تبذل في ميدان نزع السلاح في وسط أفريقيا: فنحن نرى أن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المنطقة دون الإقليمية والاتجار غير المشروع بها في تلك المنطقة تهدد لاستقرارها وأمنها.

وبعد تبادل الآراء المفيد الذي أجريناه في الدورة الأخيرة للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بوضع العلامات والتعقب، نتطلع إلى دراسة المشروع الأولي لصك دولي بشأن تعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولا بد للمجتمع الدولي أن يبادر فوراً بوضع صك شامل وفعال في هذا الصدد. والكاميرون تدعم كل جهود التشاور الجارية بغية اتخاذ خطوات جديدة لتعزيز التعاون الدولي لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه. وفي هذا الصدد، نؤيد إنشاء فريق للخبراء

تلك الأسلحة يثير قلق بلادي خشية وقوعها في أيدي جماعات لا تقيم وزنا للحق في الحياة والسلام والطمأنينة، وذلك بتسخير تلك الأسلحة لأعمالها الإرهابية التي تمس أمن واستقرار العديد من الدول.

ويمكن القول بأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يكاد يكون معدوماً في البحرين نظراً لاهتمام حكومة بلادي بمكافحة تلك الظاهرة، من خلال اتخاذ كافة الإجراءات للحد من انتشارها، بما في ذلك المرسوم بقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٦ الذي يحظر على أي شخص الاتجار في الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة، ولا يميز الترخيض بالاتجار فيها بأي حال من الأحوال، ويفرض ذلك القانون عقوبة السجن المؤبد لمن يخالف ذلك الحظر. وفي هذا الصدد، تدعم بلادي عمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتفاوض بشأن وضع صك دولي لمكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة.

إن إنشاء مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل، خصوصاً من الأسلحة النووية، كان وما يزال العامل الرئيسي لتوطيد السلم والأمن في مناطق العالم وعاملاً مهماً في تخفيف حدة التوترات والتراعات الذي تسعى الأمم المتحدة لتحقيقه. لذا، فإن مملكة البحرين ما انفكت تدعم الجهود الدولية الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل، بما فيها منطقة الشرق الأوسط التي ما زالت إسرائيل تنفرد بامتلاك أسلحة نووية فيها، الأمر الذي يزيد من حدة التوتر في المنطقة ويزعزع أمنها واستقرارها في وقت هي أحوج ما تكون إلى سلام وأمان يكفلان التعايش السلمي بين دول المنطقة.

وتؤكد مملكة البحرين دعمها للجهود التي بدأها الأمين العام للأمم المتحدة في إطار إصلاح الأمم المتحدة، ومن ضمنها الجمعية العامة ولجانها الرئيسية، وذلك من أجل

الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار أمور بالغة الأهمية إن أردنا تمكين أجيال المستقبل من العيش في عالم خال من آفة الحرب، وهو ما يحضنا عليه ميثاق الأمم المتحدة.

السيد المالكي (البحرين): السيد الرئيس، اسمحوا لي

بداية أن أتقدم لكم بالتهنئة الخالصة بمناسبة انتخابكم رئيساً للجنة الأولى خلال الدورة التاسعة والخمسين. ونحن على ثقة تامة أنكم بخبرتكم وحنككم سوف تُسيرون أعمال اللجنة بكل حكمة واقتدار، وذلك بتعاون بقية أعضاء المكتب الموقرين.

لا تزال القضايا المتصلة بأسلحة الدمار الشامل تثير قلق المجتمع الدولي، خصوصاً إذا ما وضعنا في الاعتبار بطء السير في اتجاه نزع أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا الصدد، تتني بلادي على التداير التي اتخذتها الجماهيرية العربية الليبية الرامية إلى التخلي عن برامجها المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، متمنية أن تكون هذه الخطوة حافزاً مشجعاً للدول التي ما زالت تسعى لامتلاك أسلحة الدمار الشامل الفتاكة للتخلص من هذه البرامج. فمن الوهلة الأولى، يلاحظ المتأمل لاتجاهات التسلح في العالم أن نسبة أسلحة الدمار الشامل، وخاصة النووية منها، أعلى بكثير مما تقتضيه سياسات الردع الأمنية والدفاعية لدول العالم. وهذا يُحتم علينا كدول أعضاء في هذه المنظمة الدولية أن نكثف جهودنا لتهيئة المناخ الملائم لوضع آليات تهدف إلى إزالة هذا الخطر وإعطاء ضمانات دولية للدول غير الحائزة على تلك الأسلحة تحرم استخدام تلك الأسلحة ضدها.

مملكة البحرين تدعم جهود الأمم المتحدة من أجل تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، بما فيها التعاون بين الدول الذي يساهم في تحقيق المزيد من التحكم في تدفق الأسلحة غير المشروعة بين أقاليم الدول. لذا، فإن الاتجار في

تتحقق أوجه التقدم لو خصص فحسب جزء من النفقات العسكرية الهائلة لإيجاد حلول للمشاكل المتصلة بتخلف النمو وتخفيض الفجوة بين أغني البلدان وأفقرها؟

إن كوبا تؤيد تأييدا حازما نزع السلاح العام والكامل في ظل مراقبة دولية صارمة، وهي تؤيد خاصة القضاء الكامل على الأسلحة النووية، بوصفه الأولوية الأعلى، والقضاء على جميع أسلحة الدمار الشامل - واضحة نصب عينها الأخطار التي يواجهها جميع البشر مجرد وجود هذا النوع من الأسلحة.

والمحاولات الرامية إلى زيادة تركيز اهتمام المجتمع الدولي على منع الانتشار الأفقي، مما يضرب بترع السلاح النووي، ومحاولات متناقضة، إذا اعتبرنا أنه ما زال هناك عشرات الآلاف من الأسلحة النووية التي تشكل خطرا على وجود البشرية ذاته. والطريقة الوحيدة الآمنة والفعالة لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل هو القضاء على هذه الأسلحة بأسرها.

ومن الواضح أن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية تفتقر إلى الإرادة السياسية المطلوبة لتحقيق القضاء على الأسلحة النووية وحظرها إلى الأبد. وينبغي أن تتضمن الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي السابع المقبل للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التزامات عملية تعكس بوضوح مسؤولية ودور الدول الحائزة للأسلحة النووية في إحراز تقدم صوب نزع السلاح النووي، الذي ينبغي أن يتم تنفيذه بطريقة تتسم بالشفافية ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها.

وترفض كوبا التطبيق الانتقائي لمعاهدة عدم الانتشار. ولا يمكن أن يستمر النظر إلى المسائل المتصلة بترع السلاح النووي وبلاستخدام السلمي للطاقة النووية بوصفها أقل أهمية، بينما تمنح الأولوية لمنع الانتشار الأفقي. ولا يمكننا

زيادة فعالية قراراتها ومساعدتها على النهوض بمسؤولياتها ومهامها وما يترتب عليها من إعادة النظر في المسائل الخاصة بالسلم والأمن الدوليين في ضوء التغييرات العميقة التي طرأت على مفهوم الأمن الجماعي. ونأمل أن يساهم تحسين عمل اللجنة الأولى في تحقيق وحدة رأي الجميع، وأن يكون التركيز أولا على كيفية تنفيذ القرارات لا تقليصها أو إلغاء جوهرها المهادف إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين في شتى مناطق العالم، بما فيها منطقة الشرق الأوسط.

وهنا، نود التأكيد على ضرورة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن مسائل نزع السلاح وتطبيق كافة الاتفاقات والمعاهدات ذات الصلة، الأمر الذي سيساعد على إيجاد بيئة دولية مؤاتية يستتب فيها الأمن والسلم في العالم حتى نتمكن ونحن في رياض الألفية الثالثة من بناء مجتمع إنساني وحضاري تسوده روح المحبة والوئام والرخاء والطمأنينة والسلام.

السيد ريكويو غوال (كوبا) (تكلم بالإسبانية):

أولا وقبل كل شيء اسمحو لي، سيدي، أن أعرب عن سروري لرؤيتكم ترأسون أعمالنا.

في العالم الحالي الأحادي القطب، حيث أصبح من الضروري بشكل متزايد المحافظة على تعددية الأطراف في العلاقات الدولية، على أساس الاحترام الصارم لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، فإن دور اللجنة الأولى ما زال مهما بقدر كبير. ولئن كانت هناك بيانات يدلي به في هذه القاعة من شأنها أن تطمئننا إلى أن الحرب الباردة أصبحت من الماضي، ففي العالم الحقيقي ما زالت النفقات العسكرية تتزايد، على نحو خاص بسبب النمو الهائل للميزانيات العسكرية للقوى الكبرى. إذ أن الهيمنة والتدخل المباشر أو السري وانعدام الأمن بالنسبة لأضعف البلدان أمور آخذة في أن تصبح حليلة بشكل متزايد، مثلها مثل محاولات تبرير مذهب الاستخدام الوقائي للقوة. كيف يمكن ألا

الجهود الدولية المشروعة لمنع الإرهابيين من حيازة هذه الأسلحة ووسائل نقلها. إلا أن كوبا تشعر بقلق بالغ من أن يظل مجلس الأمن - المعروف بتشكيلته المحدودة وامتلاك بعض أعضائه حق النقض - ينتحل لنفسه امتيازات ووظائف ليست له، لا سيما في مجال نزع السلاح، وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. فعلى سبيل المثال، يتصل قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). بموضوع ينبغي مواصلة النظر فيه في إطار الآلية التقليدية المتعددة الأطراف لترع السلاح، حيث يوجد محفل مناسب للتفاوض على صك قانوني ملزم.

إن الالتزامات الدولية القانونية - بما فيها الالتزامات في مجال نزع السلاح، وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار - ينبغي أن لا تفرض على الدول الأعضاء بدون مشاركتها الكاملة وقبولها السيادي من خلال التوقيع والمصادقة على المعاهدات والاتفاقات التفاوضية المتعددة الأطراف ذات الصلة. والضمان الوحيد لمنع وصول أسلحة الدمار الشامل إلى أيدي الإرهابيين يكمن في حظر ذلك النوع من الأسلحة والإزالة التامة له، لا سيما الأسلحة النووية. ومسألة الانتشار بجميع جوانبه ينبغي حسمها بالوسائل السياسية والدبلوماسية ضمن إطار القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة.

وتنبد كوبا التلاعب بقرار المجلس ١٥٤٠ (٢٠٠٤) أو التفسير التعسفي له من قبل أي دولة عسكرية كتفويض مسبق أو كتبرير للاستخدام الأحادي الجانب للقوة ضد دول معينة على أساس شكوك مزعومة بانتشار تلك الأسلحة أو بمكوناتها. وذلك يثير القلق بشكل خاص في سياق الاتهامات الموجهة من أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ضد بلدان معينة يزعم أنها تطور برامج أسلحة الدمار الشامل. وفي ذلك الصدد، نذكر أن كبار المسؤولين في حكومة الولايات المتحدة وجهوا مرارا اتهامات خاطئة تماما لا أساس لها ضد بلدي، زاعمين - دون تقديم أي دليل -

أن نستمر في إرجاء إبرام صك عالمي وغير مشروط وملزم قانونا بشأن الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

وتواصل الحكومة الكوبية اتخاذ خطوات ملموسة تعكس التزام كوبا الصارم بتعددية الأطراف وإرادتها السياسية للوفاء بجميع الالتزامات التي قطعتها بوصفها دولة طرفا في معاهدة عدم الانتشار وفي معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. فعلى سبيل المثال، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، استضاف بلدي الدورة العادية الثامنة عشرة للمؤتمر العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي مناسبة احتتمت بنجاح باعتماد وثيقة ختامية معونة إعلان هافانا. وعلى نحو مماثل، في ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٤، صدقت جمهورية كوبا على اتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبروتوكوله الإضافي.

وبالنسبة إلى مسألة الأسلحة التقليدية، فإننا ما زلنا نتشاطر الشعور بالقلق حيال العواقب الإنسانية الفظيعة المترتبة على الانتشار الجامح للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

إننا لا نعارض حظر الاستخدام العشوائي وغير المسؤول للألغام المضادة للأفراد. ولكن في الوقت ذاته، متى ستخذ خطوات فعلية للحيلولة دون استمرار بعض البلدان في تطوير الأسلحة المتطورة والفتاكة واستخدامها بشكل متزايد؟ لم نقل إلا القليل ولم يظهر تقريبا شيء في القرارات التي نتخذها كل سنة عن هذه الأسلحة، التي تتسبب في ما يسمى بأضرار تبعية، وهذا تعبير يستخدم في محاولة لإخفاء محنة الضحايا الأبرياء.

وتتشاطر كوبا القلق من الخطر الكامن في الربط بين الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، وإننا ندعم تماما كل

اللجنة الأولى اعتماد مشاريع قرارات كثيرا ما لا يمثل إليها أو لا تنفذ، خاصة تلك المتعلقة بترع السلاح النووي. ومعالجة هذه الحالة تتطلب دعما سياسيا متجددا من المجتمع الدولي، لا سيما من البلدان التي تشكك في الأولويات التي أقرتها الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لترع السلاح.

وتؤيد كوبا تطوير أساليب العمل، بأكبر قدر ممكن، لكل هيئات الأمم المتحدة، بما فيها اللجنة الأولى، شريطة أن لا يضر ذلك بحق جميع الدول الأعضاء في تعزيز مصالحها المشروعة والدفاع عنها وأن لا يؤثر على الدور الرئيسي الذي تضطلع به الجمعية العامة داخل المنظمة بل بالأحرى يجب أن يقويه. وإحدى أكبر المشاكل التي تؤثر على أعمال الجمعية العامة كلها، بما فيها اللجنة الأولى، تتمثل في الافتقار إلى آليات متابعة ملائمة فيما يتعلق بتنفيذ القرارات والمقررات المتخذة.

إن الصعوبات الرئيسية التي تواجه اللجنة الأولى لا تنبع أساسا من فعالية أساليب عملها بدرجة أكبر أو أقل، وإنما من أسباب ذات طبيعة سياسية، لا سيما الافتقار إلى الإرادة السياسية لدى بعض الدول للمضي قدما في قضايا ذات أهمية رئيسية للسلام والأمن الدوليين، مثل نزع السلاح النووي.

السيد شيدومو (موزامبيق) (تكلم بالانكليزية):
اسمحوا لي بداية، السيد الرئيس، أن أهنئكم على انتخابكم لترؤس شؤون اللجنة. وإنني واثق بأن قيادتكم وخيرتكم وحكمتكم ستساهم في التوصل إلى نتائج ناجحة لمداولاتنا. وأود أن أعرب عن تهنئي مماثلة لأعضاء المكتب الآخرين.

ما زالت التطورات الحديثة في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي مصدر قلق للمجتمع الدولي. ويوضح تقرير

أن كوبا تمتلك إمكانية محدودة لبحث وتطوير الأسلحة البيولوجية. نحن نرفض تلك الاتهامات رفضا قاطعا.

إن إمكانية شن الإرهابيين هجمات مستخدمين أسلحة الدمار الشامل لا يمكن إزالتها باتخاذ نهج انتقائي، مثلما تروج له المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، التي تقتصر على مكافحة الانتشار الأفقي وتتجاهل الانتشار الرأسي ونزع السلاح. والمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار تقضي على تعددية الأطراف لأنها، بدلا من المساهمة في الوحدة الدولية بشأن المسألة وتعزيز دور الأمم المتحدة ونزع السلاح الدولي ومعاهدات تحديد الأسلحة، فإنها تتسبب بإضعافها. لماذا تجري محاولات لفرض آلية غير شفافة ذات عضوية انتقائية تنصرف خارج نطاق عمل الأمم المتحدة وتلك المعاهدات، بدلا من معالجة شواغل الانتشار على أساس الإحترام الصارم لمبادئ القانون الدولي، وقبل كل شيء، استخدام الإطار القانوني المتعدد الأطراف للمعاهدات وولايات المنظمات الدولية ذات الصلة؟

فاستنادا إلى المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، سيكون من الممكن تنفيذ إجراءات مخالفة للأحكام الرئيسية لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، مثل الأحكام المتصلة بالمرور البريء للسفن عبر المياه الإقليمية للدول، وبنظام الولاية القضائية لأعالي البحار، المدرجة في الاتفاقية. ولا يمكن ضمان عدم التلاعب بالإمكانيات التي انتحلها الدول المشاركة في المبادرة - لا سيما من قبل مؤلفيها ومتبنيها الرئيسي - واستغلالها في اتخاذ إجراءات عدائية ضد سفن وطائرات دول أخرى لشتى الأسباب.

إن حالة الآلية المتعددة الأطراف لترع السلاح وتحديد الأسلحة تثير قلقا متزايدا. فما زال مؤتمر نزع السلاح مصابا بالشلل. وهيئة نزع السلاح لم تتمكن حتى من البدء بالنظر في البنود الموضوعية هذا العام. وتواصل

الشامل للتجارب النووية، ومعاهدة حظر الأسلحة الكيميائية، ومعاهدة حظر الأسلحة البيولوجية.

ولقد ألمح الأمين العام أيضا إلى حقيقة أن الصراعات الداخلية العنيفة ما زالت مطبقة بنيرانها على ملايين المواطنين في كل أنحاء العالم، وتجر إلى أتونها البلدان المحاورة فتتسبب بزيادة التهديد للسلم والأمن الدوليين. والصراعات المسلحة لا تسفر عن زيادة الإنفاق العسكري فحسب، بل أيضا عن توفر الأسلحة في البلدان المعنية على نطاق واسع ودونما ضوابط. وبالإضافة إلى ذلك، تزيد الصراعات المسلحة من توفر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي لديها قدرة كبيرة على تأجيج الأنشطة الإجرامية وزعزعة استقرار البلدان.

وعلاوة على ذلك، تعمل الألغام الأرضية المضادة للأفراد، المستخدمة على نطاق واسع في الصراعات المسلحة إضافة إلى آثارها الفتاكة التي تتمثل في قتل وبتير أطراف المدنيين الأبرياء، على تقويض جهود بناء السلام بعد الصراع بحيلولتها دون استغلال الأرض للأغراض الإنمائية. علاوة على ذلك، إن الألغام لئن كانت زهيدة الثمن نسبيا، فإن إزالتها وتقديم الرعاية للضحايا يتطلبان موارد مالية ضخمة.

أما نحن في موزامبيق، فما زلنا نواجه آثار حرب حطت أوزارها قبل ١٢ سنة. فملايين الألغام الأرضية المضادة للأفراد ما زالت مزروعة في كل أرجاء البلد، وهي تؤثر بصورة سلبية على إعادة توطين السكان والاستئناف السلس للأنشطة الاقتصادية الحيوية. ويضاف إلى هذا توفر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تستخدم في الأغلب في الأنشطة الإجرامية وتساهم في انعدام الأمن.

لتلك الأسباب، ظلت موزامبيق في طليعة العمل الدولي لكبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة

الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/59/I)، التحديات التي تنتظرنا وطريق المضي قدما.

الجهاز التفاوضي الأعلى في ميدان نزع السلاح، مؤتمر نزع السلاح، لا يزال عليه الخروج من المأزق الذي يجد نفسه فيه، بينما يظل العديد من المسائل المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل من دون حل. وتشمل تلك المسائل التقدم البطيء لنزع السلاح، وخرق التزامات عدم الانتشار، ووجود دلائل على شبكة سرية للتسلح النووي، وتهديد الإرهاب. أما تهديد الإرهاب والرد الدولي على ذلك الشر فقد أثارا شواغل جديدة تتعلق بالحقوق والحريات الأساسية للمواطنين. والكفاح ضد الإرهاب، كما هو مبين في تقرير الأمين العام، يتطلب تعاوننا دوليا عريض القاعدة. وإننا جميعا نتفق على حتمية الذود عن تلك الحقوق والحريات.

ونشاطر الرأي بأنه، بغية مواجهة الإرهاب بفعالية، علينا أن نبحث في أسبابه الجذرية. ويعتبر اللجوء إلى تعددية الأطراف والعمل الجماعي في الاستجابة لشواغل العالم، في إطار الأمم المتحدة، أمرا أساسيا، لتهيئة مناخ من الثقة والطمأنينة المتبادلتين.

إن سباق التسلح، بما في ذلك سباق الأسلحة النووية، وعدم الامتثال للصكوك القانونية للأمم المتحدة ذات الصلة، طالما كانا مصدرا للقلق وانعدام الأمن، بالنظر إلى خطر وقوع أسلحة الدمار الشامل بأيدي الإرهابيين. ومن المنطلق نفسه، يبقى الانتشار الرأسي والأفقي، بما فيه انتشار الصواريخ التسيارية، مصدر قلق على السلام والأمن الدوليين. لذا، فإننا نشارك في دعوة مؤتمر نزع السلاح إلى استئناف واجبه بالتفاوض على اتفاقات جديدة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح. وندعو أيضا إلى إضفاء الطابع العالمي على صكوك نزع السلاح الدولية المهمة القائمة، بما فيها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر

النامية لتنفيذ الالتزامات المقطوعة، خاصة الإجراءات الرامية إلى حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد وكبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وما فتئت البلدان المتضررة، فرادى وجماعات، عن طريق ترتيباتها الإقليمية ودون الإقليمية، تبذل جهودا هائلة للتصدي للعواقب الشديدة لتلك الأسلحة وللتخفيف من معاناة شعوبها. لكن كل تلك الجهود لن تثمر وسيكون مآلها الفشل إن لم تصاحبها مساعدة دولية كافية. لذلك، نهيئ بالاجتماع الدولي أن يوفر المساعدة لكفالة الوفاء بالالتزامات المقطوعة في الصكوك الدولية ذات الصلة.

أخيرا، بالنسبة إلى مسألة الإصلاحات، يحدونا خالص الأمل أن تعزز الإصلاحات مبدأ تقديم خدمات أفضل للدول الأعضاء، لا سيما الدول المحتاجة. وهدفنا هو أن نرى أمما متحدة قوية تستند إلى ركائز تعددية الأطراف التي يمكن لكل بلد في ظلها أن يبدل بدلوه في الشؤون العالمية. وفي ذلك السياق، ينظر وفدي إلى تنشيط عمل اللجنة الأولى بصفته عملية يمكن أن تترك تأثيرا إيجابيا على فعالية أعمالنا. فتنشيط عمل اللجنة الأولى يجب أن يقود إلى تحسين الأمن العالمي وتقوية تعددية الأطراف، مع تحسين التعاون الدولي في سبيل نزع السلاح العام الكامل وزيادة الأمن والاستقرار في العالم.

السيد أوفيا (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم الانكليزية):
السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أشارك المتكلمين الآخرين في تهنتكم وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم لقيادة اللجنة هذا العام. وأؤكد لكم دعم وفدي لكم في العمل على أن تؤتي هذه الدورة ثمارها.

إننا نعيش أياما متقلبة وعسيرة. فمن ناحية، نشهد إنجازات كبيرة في مجال التكنولوجيا الرفيعة، وخاصة تكنولوجيا المعلومات، التي تتيح بسهولة شديدة الاتصال في

والأسلحة الخفيفة، وفي طليعة الجهود العالمية لحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

وإننا نعتير تنفيذ برنامج عمل عام ٢٠٠١ لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، خطوة حاسمة الأهمية للتقليل إلى الحد الأدنى من سهولة توفر تلك الأسلحة واستعمالها غير القانوني حيث تشكل تهديدا خطيرا للسلم والاستقرار والتنمية في البلدان الفقيرة. كذلك نرحب ببدء مفاوضات متعددة الأطراف في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ في الأمم المتحدة حول وضع صك دولي للتعرف على الأسلحة الصغيرة غير المشروعة وتعقبها، كخطوة صوب رسم إطار العمل القانوني والسياسي المناسب للتعاون الدولي للقضاء على الاتجار غير المشروع والسمسرة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وتؤيد حكومتي عقد مؤتمر قمة نيروبي من أجل عالم خال من الألغام في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، بوصفه مؤتمرا استعراضيا يتيح فرصة ممتازة لتقوية عزمنا على تخلص العالم من الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ويحدونا أمل مخلص أن نكون قد قطعنا شوطا طويلا واقتربنا من تحقيق حلم إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية أوتاوا فنكفل إلى الأبد أن العالم لن يواجه تهديد الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وفي ذلك الصدد، أود أن أسلط الضوء على اعتماد إعلان في الاجتماع الوزاري الذي عقد الشهر الماضي في نيويورك بخصوص موقف أفريقي موحد بشأن الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ويحدوني وطيد الأمل أن يقدم الإعلان مساهمة قيمة لمؤتمر قمة نيروبي.

وأود أن أؤكد الحاجة إلى تقوية التعاون الدولي في تطبيق الصكوك الدولية المتصلة بتزع السلاح. والحقيقة أنه في مجال الأسلحة التقليدية يجري الاضطلاع بالكثير في البلدان

ونظرا لأننا بلد جزري صغير، يفتقر إلى القدرة ويعاني الضعف في مواجهة كثير من هذه الشواغل الأمنية المتزايدة، فإن تزايد عدد الحوادث الإرهابية وانتشار أسلحة الدمار الشامل يبعث على القلق الشديد.

بيد أن بابوا غينيا الجديدة، بالإضافة إلى هاتين المسألتين الرئيسيتين، يساورها القلق الشديد أيضا بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. فتلك الأسلحة في الواقع تمثل خطرا على عامة السكان في بلدنا يفوق ما تمثله أسلحة الدمار الشامل. ومن الممكن القول في الواقع بأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يمكن اعتبارها أسلحة الدمار الشامل التي نعرفها، فهي تحدث من الأذى وتقتل وتصيب من شعبنا أكثر مما تفعل أسلحة الدمار الشامل. وكان الحال كذلك بطبيعة الحال في الصراع الذي شهدناه خلال العقد الماضي في مقاطعة بوغانفيل.

لذلك فإن بابوا غينيا الجديدة تعرب عن تأييدها الكامل لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بالاتجار غير المشروع بتلك الفئة من الأسلحة. كما أننا نؤيد تأييدا كاملا الجهود التي تبذل للتفاوض على إبرام صك عالمي لتعقب ورصد الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وينظر وفدي في طرق يمكننا بها المشاركة والإسهام على نحو فعال في تحقيق هذه الغاية. ولعل من الضروري أيضا أن ننظر في الحد من الأسلحة في مصادر إنتاجها.

وفيما يتعلق بمسألة تحسين أساليب عمل اللجنة الأولى، مما يساعد الوفود الصغيرة كوفدنا إلى حد كبير تغيير طريقة تنظيم جلساتها، بالتبادل بين اللجنتين الأولى والرابعة، والجمع بين عدد من مشاريع القرارات أو تخفيض عددها، والاستغناء كلية عن مشاريع القرارات التي تعد غير ضرورية. كما أن التوصيات القيمة التي قدمها الأمين العام عن الطرق العملية للنهوض بفعالية أعمال اللجنة الأولى نجدها مشجعة.

نفس اللحظة على نطاق العالم، كما تأتي آثار العولمة الساحقة بكثير من التغيرات الإيجابية. ولكننا من ناحية أخرى، نشهد أيضا بعض قوى سلبية، منها أخطار جديدة ومواطن ضعف كبيرة.

وتوفر اللجنة الأولى محفلا متعدد الأطراف للتعامل، في جملة أمور أخرى، مع تلك المسائل جميعها. بيد أني سأركز في بياني اليوم على عدد محدود من المسائل، منها الإرهاب، وأسلحة الدمار الشامل، والاستخدام غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والتحسينات في أساليب عمل اللجنة.

وبابوا غينيا الجديدة، كما قال وزير الشؤون الخارجية والمهجرة في بلدي، الرايت أونرايل السير رابي ناماليو، تنضم إلى الآخرين في الإعراب عن إدانتها بأشد العبارات لأعمال القتل الوحشية الأخيرة التي راح ضحيتها ما يزيد على ٣٣٠ شخصا في مدرسة في بيسلان، أكثر من نصفهم أطفال أبرياء ونساء. وجاء ذلك على أثر فقدان مئات آخرين في تفجير السفارة الأسترالية في جاكرتا، وفي التفجيرات الانتحارية في إسرائيل وفلسطين، ومدريد، وبالي، وباريس، ولا ننسى بالطبع حوادث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ المروعة في واشنطن وهنا في نيويورك.

وقد تأكد الآن أكثر من ذي قبل أننا نعيش في عالم متقلب يفتقر إلى الأمان، يبدو أن الإرهابيين فيه يصلون ويجولون كيف يشاؤون. ويلزم أن يجد المجتمع الدولي، من خلال اللجنة الأولى والجمعية العامة، بعض الطرق لتقليص تلك الأخطار إلى الحد الأدنى وجعل عالمنا أكثر أمانا من جديد. ويتفاهم خطر الإرهاب بفعل التهديد الذي تمثله أسلحة الدمار الشامل. ومن دواعي القلق بحق أن نرى أدلة على سعي الإرهابيين للحصول على أسلحة كيميائية وبيولوجية وإشعاعية.

وسنعد في الأسبوع القادم جلسة الاستماع البرلمانية السنوية في الأمم المتحدة، هنا في المقر. ومتابعة لقرارات جنيف، نتطلع إلى تبادل الآراء على نحو تفاعلي مع كبار مسؤولي الأمم المتحدة وممثلي الوسط الدبلوماسي حول المسائل المرتبطة بعدم الانتشار ونزع السلاح وتحديد الأسلحة.

وعودا إلى البند ٧٠ من جدول الأعمال، عن تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، أنشأ الاتحاد البرلماني الدولي في عام ١٩٩١ عملية لتعزيز الأمن والتعاون في تلك المنطقة، تتألف من عقد مجموعة من المؤتمرات والاجتماعات التي سرعان ما أطلق عليها عملية المؤتمرات المعنية بالأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

وكان الاتحاد في ذلك يبني على تجربة طويلة وثرية حافلة بالأنشطة الرامية لتعزيز التقارب، ولا سيما في سياق العمل الذي اضطلع به للتخفيف من حالات التوتر بين الشرق والغرب خلال السبعينات والثمانينات، من خلال عملية هلسنكي البرلمانية الخاصة به، التي بدئ فيها قبل أن تنطلق بالفعل عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بعدة سنوات. وفي هذا الجهد، تمتع الاتحاد البرلماني الدولي بعدة أرصدة واضحة. فقد كانت برلمانات جميع البلدان في منطقة البحر الأبيض المتوسط وبرلمانات البلدان المعنية بالمنطقة مباشرة كلها مثلة فيه، وبكامل تنوع أطرافها السياسية. وكان ممثلوها بمجرد العمل معا قد نسجوا على مر السنين شبكة من العلاقات السياسية والإنسانية. وكان ذلك الإمام داخل مؤسسة كمؤسستنا، والمرونة التي توفرها الاتصالات البرلمانية والدبلوماسية، هما اللتان مكنتنا من تطوير عملية تسعى إلى تحقيق المثل الأعلى الذي تجسده منطقة البحر الأبيض المتوسط.

وأخيرا، سوف يحاول وفدنا التشاور والعمل مع الوفود التي تشاركنا التفكير في هذا الصدد. ونرى أيضا أن هذا جهد مشترك سوف يجعل عملنا أكثر فعالية وتشاركية. فالآثار السلبية للحرب والعنف والتدمير، في نهاية المطاف، يشعر بها الجميع في أرجاء المعمورة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): سأعطي الكلمة الآن، بموافقة اللجنة، للمراقبة عن الاتحاد البرلماني الدولي.

السيدة فيليب (الاتحاد البرلماني الدولي) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أبدأ يا سيدي الرئيس بالانضمام إلى الآخرين في تهنئتك وأعضاء مكتب اللجنة الأولى الآخرين على انتخابكم. وأتقدم بأصدق تمنياتنا بدورة مثمرة وموفقة في ظل إدارتكم القديرة.

طلبت الكلمة لأتناول البند ٧٠ من جدول الأعمال، وهو "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط". بيد أنني قبل أن أفعل ذلك، وعلى سبيل الملاحظة العامة، سأبدأ بالإشارة إلى أن الاتحاد البرلماني الدولي، بوصفه المنظمة العالمية للبرلمانات الوطنية، قد سعى بعدة طرق متنوعة على مر العقود الماضية إلى أن يقدم إسهامه الخاص في تحقيق السلام المستدام والأمن الدولي.

ومنذ فترة جد قريبة، على سبيل المثال، لدى انعقاد الجمعية الـ ١١١ للاتحاد، التي عقدت في جنيف في نهاية أيلول/سبتمبر الماضي، نظرت لجنتنا الدائمة الأولى في تقرير عن دور البرلمانات في تعزيز النظم الدولية لعدم الانتشار ونزع السلاح وتحديد الأسلحة. ويحدد القرار الصادر، الذي جرى توزيعه هنا في نيويورك على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، مجموعة من الطرق والوسائل التي يمكن للبرلمانات أن تعمل بها على الصعيد الوطني، فضلا عن الدولي، فيما بينها وبالإشتراك مع الأمم المتحدة، سعيا لتحقيق تلك الأهداف، مع التركيز الخاص على الامتثال وتنفيذ الالتزامات المقطوعة.

كانت تلك الفئات قد استلهمت من عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، هناك أيضا اختلافات مهمة. ففي مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا تم ربط حقوق الإنسان بالقضايا السياسية، بينما في منطقة البحر الأبيض المتوسط ترتبط بالحوار بين الحضارات.

إن المؤتمر المعني بالأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط منذ إنشائه عقد ثلاثة مؤتمرات برلمانية دولية: في مالاقا، بإسبانيا، في عام ١٩٩٢؛ وفي فاليتا بمالطة، في عام ١٩٩٥؛ وفي مرسيليا بفرنسا، في عام ٢٠٠٠. كما عقد المؤتمر المعني بالأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط ثمانية اجتماعات موضوعية، ولديه عملية استشارية مستمرة في الجمعيات التشريعية بالاتحاد البرلماني الدولي، التي تعقد مرتين في السنة. وطيلة هذه العملية التي مر عليها الآن ١٣ عاما قدم المشاركون في المؤتمر المعني بالأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط اقتراحات عظيمة كثيرة للتخفيف من حدة التوتر في المنطقة ولتحديد المجالات التي يمكن فيها تعزيز التعاون. وقد أهتم المؤتمر أيضا بعمليات مشاهة كثيرة وقدم أفكارا هامة وأساسا لعملية برشلونة.

كذلك فإن عملية المؤتمر المعني بالأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط أنشأت مؤسسات للتعاون والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وعلى وجه الخصوص، اقترحت العملية أن تقوم الدول بتأسيس جمعية برلمانية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط. وفي اجتماع للمؤتمر المعني بالأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط عُقد في مدينة مراكش، المغرب، في آذار/مارس ٢٠٠٢، اعتمد المشاركون بتوافق الآراء وثيقة توضح الخصائص الأساسية للجمعية البرلمانية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط التي ستنشأ في المستقبل. ومنذ ذلك الحين ما برح العمل جاريا على صياغة مشاريع قوانين تلك الجمعية.

وإن عملية المؤتمر المعني بالأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط تهدف إلى وضع سياسة إقليمية شاملة - مبنية على مشاركة جميع الدول في المنطقة ومصصلحة الجميع - وذلك لوضع أسس لتلك العملية على المستويين الحكومي الدولي والبرلماني الدولي. وإن المقصود من المؤتمر المعني بالأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط أن يكون مكانا لالتقاء الجميع في مناخ من الأمن والاستقرار وفي حوار صريح وحقيقي بين الثقافات وفي شراكة تهدف إلى ضمان النمو المتوازن في المنطقة. وإن المؤتمر المعني بالأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط لا يهدف مباشرة إلى معالجة الصراعات القائمة، ولكنه يُعتبر آلية دائمة للحوار والمفاوضات لإيجاد زخم إيجابي وتيسير تسوية هذه الصراعات.

وإن إحدى الخصائص الأصلية لهذه العملية تتمثل في وضع صيغة للمشاركة متعددة تشمل المشاركين الرئيسيين وثلاث فئات من المشاركين المساعدين. ولقد اعتمدت تلك الصيغة لكي تأخذ في الاعتبار الظروف السياسية الخاصة بالمنطقة، ولا سيما لإتاحة المشاركة لممثلين من البلدان التي لا تطل على حوض البحر الأبيض المتوسط. وهكذا، فإن برلمانات كل الدول الساحلية تشارك كأعضاء بجانب الأردن والبرتغال وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، في حين أن الدول التي لها مصالح هامة في الإقليم - ألمانيا والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة - تشارك في العملية كأعضاء مساعدين، كما هو الحال بالنسبة لفلسطين وعدة منظمات حكومية دولية ومنظمات برلمانية دولية ناشطة في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

وقد قام الاتحاد البرلماني الدولي بوضع ثلاث مجموعات لدراسة جميع المسائل المتصلة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط: وهي الاستقرار الإقليمي؛ والتنمية المشتركة والشراكات؛ والحوار بين الحضارات وحقوق الإنسان. ولئن

وأعترزم أن أتبع ذلك النهج أيضا في المراحل الأخرى من المناقشة غير الرسمية.

كما أود أن أشير إلى مضمون الوثيقة A/C.1/59/CRP.2 وأن أعيد التأكيد على ما قلته منذ يومين بأنني أعترزم تقسيم الجزء الموضوعي على ثلاث مراحل، حتى تتمكن اللجنة من الاستفادة إلى أقصى حد من الوقت المخصص لها في هذا الجزء.

إن المرحلة الأولى من هذا الجزء ستكون رسمية، ليتسنى للوفود التي ترغب في الإدلاء ببيانات بشأن جميع المواضيع المدرجة في الجدول الزمني الوارد في الوثيقة A/C.1/59/CRP.2، أن تفعل ذلك. أما المرحلة الثانية فستكون غير رسمية، على النحو الذي ذكرته آنفا بشأن جلسة الغد. وهذا يعني أننا لن نسجل ما يتم مناقشته، ولكن الجلسة لن تكون مغلقة. وستكون جلسة علنية. وإن المرحلة الثالثة من هذه العملية، مرة أخرى، ستكون رسمية، أي جلسة رسمية حتى يتسنى لنا تسجيل عملية عرض مشاريع القرارات.

وإن فكرة الحوار التفاعلي هي أن نتمكن من تناول المسائل العامة التي تتصل بالمسألة قيد النظر، والمسائل المتصلة بجميع مشاريع القرارات التي سوف تطرح على اللجنة للنظر فيها في إطار الجزء الموضوعي.

ولدى إعداد الجدول الزمني الإرشادي والتوزيع المحدد للنبود، أود أن أشير إلى أننا اتبعنا الممارسة المعتادة التي اتبعتها اللجنة في الدورات السابقة للجمعية العامة. وأود أن أقترح عليكم الترتيب التالي: في يوم الاثنين، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، سوف نتناول المسائل المتصلة بالأسلحة النووية؛ وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، سوف تُكرّس جلستنا لتناول مسائل أسلحة الدمار الشامل الأخرى والفضاء الخارجي (الجوانب المتعلقة بتزع السلاح)؛ وفي يومي الأربعاء والخميس، ٢٠ و ٢١ تشرين الأول/أكتوبر،

وكما ذكرت فإنه في أوائل هذا الشهر احتتم الاتحاد البرلماني الدولي الجمعية الحادية عشرة بعد المائة. وفي تلك المناسبة قرر الاتحاد تنظيم الاجتماع الرابع والأخير للمؤتمر المعني بالأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط في اليونان في أوائل عام ٢٠٠٥. وبينما يعني الاجتماع نهاية عملية المؤتمر المعني بالأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط داخل الاتحاد البرلماني الدولي، إلا أنه يعني أيضا إنشاء أول مؤسسة سياسية حقيقية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وهي الجمعية البرلمانية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط. وإننا لعلنا نثق بأن تلك المؤسسة، وهي أول مؤسسة حقيقية تمثل منطقة البحر الأبيض المتوسط، سوف تضطلع بدور هام في تعزيز الأمن والتعاون في المنطقة. وإننا مستعدون للعمل بشكل وثيق مع تلك الجمعية، كما نفعل مع كثير من الهيئات البرلمانية الإقليمية الأخرى، مثل البرلمان الأفريقي الذي أنشئ حديثا، وذلك لتوفير مساهمة فعالة وهادفة في تحقيق السلم والأمن العالميين.

برنامج العمل

الرئيس (تكلم بالإسبانية): في ضوء المشاورات التي جرت خلال اليومين الماضيين، لعله من المستصوب أن نقوم، بمجرد الانتهاء من قائمة المتكلمين في المناقشة العامة، بالبداية بإجراء الحوار التفاعلي، مستفيدين من وجود وكيل الأمين العام، السيد آبي. وفيما يتعلق بالذكر غير الرسمية التي عممتها منذ بضعة أيام، فإننا لا نتوقع مشاركة أي أطراف فاعلة أخرى في تلك الممارسة. وسوف تقتصر تلك المشاركة على وكيل الأمين العام، السيد آبي، وممثلي الحكومات.

وسوف يتم ذلك بصورة غير رسمية، ولكن في جلسة مفتوحة. ولتوضيح ذلك فإن المقصود بعقد "جلسة غير رسمية" أنه لن يتم تسجيلها، ولكن غرفة الاجتماعات لن تكون مغلقة، وإن حوارنا لن يعقد بطريقة سرية. وإنني

بعض التوصيات التي قدمتها اللجنة نفسها في دورتها السابقة والتي قدمتها الجمعية في قرارها ٣١٦/٥٨. وآمل أن نختبر أيضا العديد من تلك الآليات من أجل اعتمادها بشكل دائم أو تحسينها.

ولذلك أحث جميع الوفود على اعتبار أن هذه الممارسة ما زالت تخضع لتعديلات عديدة. فينبغي تنفيذها بمرونة كبيرة - من جانب الرئيس والوفود معا - عندما يستخدم الأعضاء الصيغ المختلفة لإعلان مواقفهم. وآمل أن تظهر النتيجة قابلة تطبيقها وفائدتها للمستقبل.

وفي حال عدم وجود اعتراض، هل لي أن أعتبر أن اللجنة تقرر المضي قدما وفقا للجدول الزمني المحدد في الوثيقة A/C.1/59/CRP.2؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٠.

سوف نتناول المسائل المتصلة بالأسلحة التقليدية؛ وفي جلستي صباح وبعد ظهر يوم الجمعة، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، سوف نتناول مسائل نزع السلاح والأمن الإقليميين، وتدابير بناء الثقة، وتدابير أخرى تتصل بتزع السلاح وآليات نزع السلاح، والمسائل ذات الصلة بتزع السلاح والأمن الدولي، بما في ذلك التتيف في مجال عدم الانتشار والأمن الدولي.

وفي هذا العام، على النقيض من الممارسة الماضية، قمت بإفراد جلستين لمناقشة الأسلحة التقليدية، بناء على طلب من السفير ثالمان ممثل سويسرا، حتى يتمكن من إجراء مشاورات غير رسمية بشأن عمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتفاوض على صك دولي لتمكين الدول من تحديد وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في الوقت المناسب وبطريقة موثوقة.

وعلى أساس هذا الجدول الزمني والشكل المقترح ذي المراحل الثلاث أرجو أن تتمكن اللجنة من النظر في